

Distr.: General
9 September 2004
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون
البند ٢٩ من جدول الأعمال المؤقت*
ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري
والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية
على كوبا

رسالة مؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق نص تقرير كوبا عن تطبيق القرا ٧/٥٨ "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" (انظر المرفق).

وأغدو ممتنا إذا عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة رسمية في إطار البند ٢٩ من جدول أعمال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

(توقيع) أورلاندو ركيخو غوال

السفير

الممثل الدائم

* A/59/150.

مرفق الرسالة المؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ الموجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

تقرير كوبا عن تطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧/٥٨:

”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات
المتحدة الأمريكية على كوبا“

هافانا، ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

المحتويات

الصفحة

٤	مقدمة
١٢	١ - التدابير الجديدة المتخذة ضد شعب كوبا واقتصاده
١٢	تشديد القيود على السفر إلى كوبا
١٨	مزيد من القيود على التحويلات العائلية
٢٠	مزيد من المضايقات خارج الولاية الإقليمية
٢٢	تعليقات أخرى وتقييمات ضرورية
٢٨	٢ - تجاوز الحظر للولاية الإقليمية
٣٣	٣ - التأثير الحادث في الصحة
		٤ - الأضرار التي لحقت بقطاعات التعليم والثقافة والرياضة والتبادل الأكاديمي والعلمي بين شعبي كوبا والولايات المتحدة
٣٨	
٤٧	٥ - المادة ٢١١ من قانون الاعتمادات الشامل لعام ١٩٩٩
٤٩	٦ - الآثار الحادثة في التوسع الخارجي للاقتصاد الكوبي
٥٥	٧ - آثار الحصار في قطاعات أخرى من الاقتصاد الوطني
٦١	الاستنتاجات
٦٣	المرفق - الخسائر والأضرار التي تعرّض لها الاقتصاد الكوبي بسبب الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة .

مقدمة

تتعامل إدارة الرئيس جورج دبليو بوش بكل ازدراء مع الشعور المتراكم بالمعاناة الذي يساور الشعب الكوبي منذ أكثر من أربعة عقود. إذ قرر من منطلق السيادة مقاومة الحصار الذي فرض عليه، بما يحافظ على استقلاله ويحمي حقه في بناء نموذج خاص به للتنمية.

بيد أن القرار الذي ما فتئت الجمعية العامة تصدره منذ اثني عشر عاما، ويحظى عمليا اليوم بالإجماع، بإدانة هذه الممارسة الإبادية التي تسميها سلطات الولايات المتحدة تورية بـ "الحصار"، ما برحت هذه السلطات تقابله بالاستخفاف.

كما أن حكومة الرئيس جورج دبليو بوش لا تعير اهتماما لعلامات الاستفهام التي تثيرها السياسة التي تمارسها حيال كوبا لدى شرائح واسعة من مجتمع الولايات المتحدة الذي يطالبها بإصرار أعظم في كل مرة بتغيير هذه السياسة. فهذه السياسة لا ترمي فحسب إلى خنق الشعب الكوبي والتأثير على علاقاته مع بلدان ثالثة، بل إنها تهدف إلى حظر وتقييد حريات أساسية لشعب الولايات المتحدة، ومن بينها ما يتصل بالحريات الدستورية.

إن الفترة التي يقدم هذا التقرير تحليلا لها (النصف الثاني من عام ٢٠٠٣ والنصف الأول من العام الجاري)، سوف تدخل التاريخ بوصفها إحدى أشرس فترات الجريمة الفظيعة التي يُطلق عليها اسم "الحصار".

وتضاف التدابير الجديدة التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة خلال هذه الفترة إلى مجموعة القوانين والقواعد التي ثبّتت الحصار ضد كوبا خلال فترة تزيد على أربعة عقود بما يشهد على بأسها إزاء فشل محاولاتها لعزل الشعب الكوبي وتجويعه وتعريضه للأمراض. وهي تهدف إلى تحقيق مشروع الهيمنة على الشعب الكوبي، وهو مشروع ما زال يوجه قطاعات اليمين المتطرف في الولايات المتحدة منذ أكثر من قرن.

وما زالت هذه التدابير تغذي الشعور بالحقد والتعطش إلى الانتقام الذي يساور مجموعة الأقلية المتطرفة ذات الأصل الكوبي التي لا تألو جهدا في اللجوء إلى الممارسات الإرهابية ضد شعب الجزيرة والتي يدين لها الرئيس جورج دبليو بوش بالامتنان لمشاركتها بصورة مباشرة في تنظيم وإدارة عملية الغش في الانتخابات التي جرت في عام ٢٠٠٠ في ولاية فلوريدا.

ومن أهم الوقائع التي ميزت المرحلة المشمولة بهذا التقرير ما يلي:

- في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة في الولايات المتحدة تعليمات تحظر نشر المقالات العلمية الصادرة في البلدان الخاضعة لنظام الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة، ومن بينها كوبا. وقد لجأ إلى ذلك بذريعة أن عملية التحرير، أي ”التنقيح والتعديل والنشر“، من شأنها أن تسفر عن ”خدمة“ تعطي قيمة للمقالات المذكورة بما يشكل انتهاكا لقانون التجارة مع العدو. وعقب ضغوط شديدة مارسها الوسيطان العلمي والأكاديمي في الولايات المتحدة، تم تعليق هذا التدبير في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.
- وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أعلن الرئيس جورج دبليو بوش من البيت الأبيض إنشاء ما يسمى بـ ”لجنة تقديم المساعدة من أجل كوبا الحرة“ وزيادة الضوابط وتعزيز الرقابة من أجل تنفيذ أوجه حظر السفر المفروض على كوبا.
- وفي ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤، أعلن وزير خزانة الولايات المتحدة جون سنو في مدينة ميامي، في تدبير جديد يتجاوز حدود الولاية الإقليمية للولايات المتحدة، حظرا فوريا من جانب مكتب مراقبة الأصول الأجنبية على السلع الخاضعة للولاية الإقليمية للولايات المتحدة والعائدة لعشر شركات ”تملكها الحكومة الكوبية أو تسيطر عليها هذه الحكومة أو مواطنون كوبيون“، متخصصة في الترويج لرحلات سفر وإرسال هدايا إلى كوبا. وقد شمل ذلك كيانات مقرها الأرجنتين وجزر البهاما وشيلي وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا.
- وفي ذلك اليوم نفسه، قدم المسؤول المذكور سردا عن مدى تطبيق قرار رئيس الولايات المتحدة القاضي بتشديد الضوابط على عملية السفر إلى كوبا، مفصلا عدد الرحلات التي تم تفتيشها، والغرامات التي فرضت عليها وأعمال المصادرة التي تمت.
- وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤، وقع الرئيس جورج دبليو بوش الإعلان الرئاسي رقم ٧٧٥٧ الذي يقيد حركة السفن التي تغادر أراضي الولايات المتحدة إلى كوبا. وأعلن صراحة أن الهدف من القواعد التي سنها مكتب خفر السواحل في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤ لإنفاذ هذه القيود يتمثل في ”تحسين تنفيذ الحظر المفروض على حكومة كوبا“. وتنص هذه القواعد على فرض جزاءات تصل قيمتها إلى ٢٥ ٠٠٠ دولار أو الحبس لمدة خمس سنوات، أو كليهما، فضلا عن مصادرة حمولات السفن التي ينتهك أصحابها هذه القواعد.
- وفي هذه الفترة، مارست حكومة الولايات المتحدة ضغوطا شديدة على المؤسسات المصرفية العائدة لبلدان ثالثة من أجل عرقلة ومنع المعاملات المالية الكوبية. وتستخدم

كوبا هذه الإيرادات بالعملات الصعبة في المعاملات التي تقوم بها من أجل استيراد الأدوية والأغذية وسواها من السلع الاستهلاكية والمدخلات اللازمة لعمل اقتصادها وخدماتها الاجتماعية الأساسية.

- وفي الآونة الأخيرة، فرضت حكومة الولايات المتحدة غرامة قدرها ١٠٠ مليون دولار على الكيان المصرفي السويسري UBS بسبب إجرائه معاملات مالية بالدولار مع بلدان معينة، من بينها كوبا.

- وفي ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤، أيد الرئيس جورج دبليو بوش بالكامل التقرير الصادر عما يُسمى "لجنة تقديم المساعدة من أجل كوبا الحرة"، وهو يشمل زهاء ٤٥٠ توصية ومقترحا باتخاذ تدابير جديدة للإطاحة بالثورة الكوبية وإقامة نظام صوري خاضع تماما للولايات المتحدة يمارس الهيمنة الكاملة على الأمة الكوبية.

- وأخيرا، وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، دخلت حيز النفاذ القواعد التي تشدد التدابير المعلنة في ٦ أيار/مايو والتي تشكل انتهاكا لاستقلال وسيادة كوبا وتصعيدا لا سابق له للانتهاكات المكثفة والصارخة لحقوق الإنسان المتعلقة بالشعب الكوبي والكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة بل ومواطني الولايات المتحدة أنفسهم.

إن الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي فرضته بصورة تصاعدية عشر من إدارات الولايات المتحدة على كوبا، والذي يشتمل اليوم على مجموعة كاملة من القوانين والقواعد، إنما تشكل جزءا من سياسة عدوانية وهجومية كاملة تستهدف وجود الأمة الكوبية نفسها، لكون هذه الأمة تمثل مشروعا لبناء يتسم بالسيادة والاستقلالية للكوبيين ومن أجل الكوبيين.

إن رغبة الولايات المتحدة الجارحة في ابتلاع كوبا ومواردها الطبيعية والبشرية تعود إلى زمن نشوء الاتحاد الأمريكي نفسه، عندما بذلت جهود من أجل ضم كوبا بشئى الأساليب اللتوية، بدءا من المحاولات الفاشلة لشراء المستعمرة الأسبانية عن طريق تحفيز وتأييد القوى الانضمامية وحتى التدخل والاحتلال العسكري المباشر.

ولم تعترف حكومات الولايات المتحدة قط في القرن التاسع عشر بقيام أول جمهورية كويية. بل على العكس، وضعت هذه الحكومات في شتى المناسبات عراقيل وحواجز أمام قنوات الدعم التي كان يمدّها شعبها والكوبيون المهاجرون في بلدها لقضية إنقاذ الشعب الكوبي.

ومن خلال التدخل العسكري الذي قامت به الولايات المتحدة في عام ١٨٩٨، والذي سلبت بموجبه الكوبيين حقهم في التحرر بعد ثلاثين عاما من نضال غير متكافئ، ولدت "جمهورية" في كوبا خاضعة للوصاية المدلة نتيجة تعديل دستوري، هو تعديل بلات الذي أضاف الشرعية على الكيان الاستعماري الجديد في الجزيرة. وعلى مدى ما يربو على نصف قرن، دأبت إدارات الولايات المتحدة على إخضاع الشعب الكوبي لهيمنتها الإمبريالية فيما كانت شركاتها الاحتكارية تستغل ثرواته القومية، بفعل تورط وخضوع الحكومات الفاسدة المتعاقبة. كذلك فرضت تلك الإدارات الوحشية ديكتاتوريات عسكرية في كل مرة كان يلزم فيها التعامل بوحشية مع المطالبات العادلة للشعب الكوبي وشعوره العميق بمعاداة الإمبريالية.

وقد برهنت أقلية محلية حاكمة تابعة ومستفيدة من هياكل السيطرة الاستعمارية الجديدة في البلد عن عجزها عن قيادة أو حتى مواكبة مشروع حقيقي للتنمية الوطنية.

ومع انتصار ثورة اجتماعية عميقة في عام ١٩٥٩، قررت الأوساط الإمبريالية في الولايات المتحدة التي كانت تمارس السيطرة على الجزيرة وما لبثت أن اعتبرت نموذج الثورة الكوبية تحديا واضحا لخطط هيمنتها التسلطية، استخدام نفوذها من خلال الإدارات الجمهورية والديمقراطية المتلاحقة من أجل شن وإدامة وتصعيد حرب غير معلنة هدفها إعادة فرض هيمنتها على الأمة الكوبية أو، في حالة عدم إمكان ذلك، القضاء على تمردها.

وقد بوشرت الحرب الاقتصادية والتجارية والمالية ضد كوبا حتى قبل اتخاذ الحكومة الكوبية أي تدابير تمس مصالح شركات الولايات المتحدة التي كانت تسيطر على الحياة الاقتصادية في البلد.

وعلى غرار عملية خليج الخنازير التي انطوت على التحضير لاجتياح المرتزقة لكوبا وتنظيم هذا الاجتياح وتمويله، وقع عدد كبير من أعمال الإرهاب شمل أفعالا تخريبية ضد أهداف اقتصادية واجتماعية، ومحاولات لاغتيال كبار القادة، وهجمات مسلحة استهدفت الأهالي والأسر العزل بل وحتى اعتداءات بكتريولوجية، فضلا عن حملات افتراء إعلامية مسعورة ضد الثورة الكوبية، والتحريض على أعمال التخريب وتمويل الحملات المضادة للثورة خارج الجزيرة وداخلها بل والتحريض الشرس على الهجرة غير القانونية، ناهيك عن شبكة مركبة ومظلمة من التدابير والقوانين والبرامج التي تشكل اليوم الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة من جانب واحد على الشعب الكوبي.

وفي عام ١٩٩٢، تم إقرار قانون توريتشلي الذي قطع فجأة تجارة الأدوية والأغذية التي كانت تزاو لها كوبا مع فروع الشركات التابعة للولايات المتحدة، التي كانت تتخذ مقرا

لها خارج أراضيها، وفرض أوجه حظر شديدة على الملاحة البحرية من كوبا وإليها، مؤسسا بذلك، وبقوة القانون، أحكاما تخرج ولايتها القضائية بوضوح عن حدود الإقليم الشرعي.

وقد شكل تطبيق قانون توريتشلي ضربة قاسية للشعب الكويتي. فقد صيغ هذا القانون بغرض وقح وإجرامي يتمثل في طعن الاقتصاد الوطني بصورة نهائية وتدميره بعدما اجتاز صعوبات خطيرة عقب الانقطاع المفاجئ للعلاقات الاقتصادية والتجارية والتعاون مع الاتحاد السوفياتي السابق ومع البلدان الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية. وحيث إن هذه المحاولة الرامية إلى الإطاحة بالثورة الكويتية تسببت مجددا في فشل ذريع لما تمارسه حكومة الولايات المتحدة من سياسة معادية لكوبا، تقرر حينئذ تصعيد الحرب الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية ضد الأمة الكويتية على مستويات لم يسبق لها مثيل في تاريخ السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

ففي عام ١٩٩٦، اعتمد قانون هلمز - بيرتون الذي يقضي، في جملة أمور، بالتدقيق إلى أقصى حد في آليات قمع تعامل شركات الولايات المتحدة اقتصاديا وتجاريا وماليا مع بلدنا، ومضاعفة وتعزيز الأحكام ذات الأثر الخارج عن نطاق الولاية الإقليمية بهدف ملاحقة أي معاملة أو تجارة يستفيد منها الاقتصاد الكويتي، وملاحقة ومعاقبة المستثمرين الأجانب في كوبا، والإذن بتمويل أعمال عدائية وتخريبية وعدوانية ضد الشعب الكويتي، ومن بينها حرب التضليل الإعلامي عن طريق الإذاعة والوسائل الإلكترونية، وذلك بتعزيز البث على القنوات السيئي السمعة المسميتين بتلفزيون وإذاعة "مارتي"، ووضع برنامج يهدف إلى تدمير النظام الدستوري الذي يعيشه الشعب الكويتي في ظلّه وفرض "تغيير نظام" يرمي إلى ضمان تحقيق أهداف الهيمنة التي تسعى الدوائر الإمبريالية للولايات المتحدة إلى ممارستها على الأمة الكويتية.

ومنذ ذلك الحين، أُضيفت من جديد إلى قائمة طويلة تدابير وإجراءات عدائية وعدوانية جديدة في محاولة لكشف أي ثغرة أو فجوة في جدار الجزاءات التي فُرضت لمحاصرة كوبا.

ووفقا لآخر البيانات التي خلص إليها المكتب الوطني للإحصاء في جمهورية كوبا في عام ٢٠٠٤، ولد ٦٩ في المائة من السكان المقيمين في البلد بعد عام ١٩٥٩، وهو ما يعني أن سبعة من أصل عشرة كوبيين ولدوا في ظل نظام الجزاءات المطبقة في إطار الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة من جانب واحد وهم يعيشون في ظلّه منذ ذلك الحين.

وكشف التقييم الاقتصادي الذي أجراه المعهد الوطني للأبحاث الاقتصادية، بمشاركة خبراء من مختلف الوزارات والمنشآت والمؤسسات الكويتية الأخرى في ما يتعلق بالأضرار

المباشرة التي يعانيتها الشعب الكوبي بفعل تطبيق الحصار، أن قيمة هذه الأضرار تجاوزت مبلغ ٢,٣٢٥,٧٩ مليون دولار. وجدير بالذكر أن هذا المبلغ يقتصر على الأضرار المباشرة التي لحقت باقتصادنا ولا يشمل معظم الخسائر الاقتصادية غير المباشرة المترتبة على هذه الإجراءات^(١). ولو أمكن للبلد أن يضع تحت تصرفه هذه الموارد لأحدثت أثرا تحفيزيا من شأنه زيادة مستوى معيشة السكان أضعافا مضاعفة.

فهذا المبلغ لا يشمل، مثلا، قيمة السلع التي توقف إنتاجها بفعل القيود المفروضة، أو الشروط التعجيزية التي تفرض على كوبا في سبيل الحصول على الائتمانات لأغراض الاستثمار أو التجارة. ولو تمكن بلدنا من الوصول إلى مستويات وشروط التمويل المقدمة إلى بلدان أخرى حققت مستوى مماثلا في التنمية الاقتصادية بالمنطقة، لحقق اقتصادنا درجة أعلى بكثير من التنمية^(٢).

ولا يُعقل في ظل تضافر جهود التعاون التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تحقيق الجميع للأهداف الإنمائية الأساسية التي لا يمكن إرجاؤها، يصر أقوى بلد اقتصاديا وعسكريا في العالم، بفعل مصالح ضيقة ذات صلة بالسياسة الداخلية والهيمنة العالمية، على نهب الموارد النادرة التي من شأنها أن تعزز رفاهية شعب أثبت بصورة حقيقية عزمه على القيام دون

(١) انظر المرفق الذي يتضمن توزيعا للأضرار والخسائر التي تعرض لها الاقتصاد الكوبي بسبب الحصار المفروض من الولايات المتحدة حسب القطاعات (الأرقام التراكمية حتى عام ٢٠٠٣).

(٢) بناء على دراسة أجراها مركز أبحاث الاقتصاد الدولي ومركز أبحاث الاقتصاد الكوبي لتحديد الحجم التقريبي لاستثمارات الولايات المتحدة المباشرة التي توقف ضخها في كوبا خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٢، خلص كلاهما إلى أنه كان من شأن الاستثمارات في المرحلة الأولى الممتدة من ثلاث إلى خمس سنوات أن تعود بإيرادات دنيا قدرها ١٠٠ مليون دولار سنويا، بما يصل إلى مستوى أقصى من الإيرادات قدره ٤٠٠ مليون دولار سنويا. وتأخذ الدراسة في الاعتبار قيمة استثمارات الولايات المتحدة في كوبا في نهاية الخمسينات وتدفع الاستثمارات المباشرة من الولايات المتحدة إلى بلدان الكاريبي (الجمهورية الدومينيكية وكوستاريكا) التي يمكن اتخاذها نقاطا مرجعية للمقارنة مع الاقتصاد الكوبي.

وهذا المبلغ بمائل تقريبا قيمة ما استثمرته بلدان أخرى في الاقتصاد الكوبي اعتبارا من عام ١٩٩٠ وأتاح تنمية فروع وقطاعات ما، من قبيل القصدير والبتروول والسياحة والاتصالات السلكية واللاسلكية، في جمهورية كوبا.

من جهة أخرى، يتضمن تقرير أصدرته لجنة التجارة في الولايات المتحدة في عام ٢٠٠١ تقديرا للتدفقات الصافية التي كان من شأن الاقتصاد الكوبي أن يحظى بها "في غياب الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة". ورغم الانتقاص من قيمة السوق الكوبية، حددت هذه اللجنة المبلغ السنوي لتدفق الاستثمارات المباشرة من الولايات المتحدة إلى كوبا بين ٢٠ و ٤٠ مليون دولار سنويا. وكان من شأن تدفق الاستثمارات الذي توقف خلال فترة عشر سنوات، حتى انطلاقا من هذا الأساس، أن يصل إلى مبلغ يتراوح بين ٢٠٠ و ٤٠٠ مليون دولار.

شروط. بمشاطرة أوجه التقدم والإنجازات المتواضعة التي حققها مع أي شعب من شعوب الكوكب، وأن تسرع بخطى تقدمه.

ولا تمثل كوبا أي خطر أو تهديد للولايات المتحدة. والعالم أجمع يعرف ذلك تمام المعرفة، كما تعرفه قطاعات واسعة من المجتمع في الولايات المتحدة. كذلك، لا ينخدع الكثيرون بالخدعة الزائفة والواهية التي تزعم الدفاع عن حقوق الإنسان لتبرير العداء الشرس الموجه ضد الشعب الكوبي.

كيف يمكن لحكومة مسؤولة عن أشرس الاعتداءات المرتكبة عن عمد ضد السياسات والبرامج الرامية إلى النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للكوبيين والكوبيات ورفاههم وأمنهم وحقهم في الحياة، أن تزعم قيادة سفينة الدفاع عن حقوق الإنسان لهذا الشعب؟

كيف يمكن لحكومة تفبرك أكاذيب تحت غطاء "حروب وقائية"، هي في الحقيقة حروب امبريالية للسيطرة على موارد ومناطق جغرافية ذات أهمية استراتيجية بالغة، أن تدفع "الديمقراطية" إلى الأمام في أي منطقة من مناطق العالم؟

أيمكن لحكومة تدوس المعايير الأساسية للقانون الدولي وتزدرى الاتفاقات التي تم التوصل إليها في محافل هامة وعالمية من قبيل الجمعية العامة ومنظمة التجارة العالمية أن تقنع أحدا بتعلقها بـ "سيادة القانون"، وعندما تطالب هذه الحكومة نفسها بالحصانة من أحكام اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لكفالة إفلاتها من العقاب على ما قامت به من ممارسات وحشية ومذلة، بأوامر من سلطاتها لدى معاملة السجناء في العراق أو أولئك الذين ما زالوا محتجزين بصورة تعسفية في معسكرات الاعتقال التي أقامتها في القاعدة البحرية التابعة للولايات المتحدة في خليج غوانتانامو الكوبي الذي تحتله بصورة غير شرعية؟

وكيف يمكن لحكومة أسهمت في تفاقم أوجه الإجحاف والظلم داخل مجتمع الولايات المتحدة نفسه أن "تساعد" على تقدم الشعب الكوبي ورفاهه، بعدما أيدت هذه الحكومة نفسها بإبطال السياسات الإيجابية المنفذة لمصلحة الأقليات المحرومة والمهمشة، من قبيل مواطنيها ذوي الأصول اللاتينية أو الأفريقي، وأدت بسياساتها الاجتماعية والضريرية الحامية للأغنياء إلى زيادة عدد مواطني الولايات المتحدة المحرومين من الضمان الصحي بما يصل سنويا إلى مليون نسمة إضافية؟

إنه لا يمكن لإدارة بوش أن تصر على سياسة العداء والحصار والعدوان التي تمارسها ضد كوبا انطلاقا من فرضية وجوب تعزيز حقوق الإنسان في الجزيرة وحماتها. إن الحكومة

التي ساهمت أكثر من أي طرف آخر، خلال فترة قصيرة من الزمن، في إحباط وتشويه سمعة النظام الدولي المتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لا تتمتع بأي موثوقية أو مرجعية أخلاقية أو أحقية في ذلك.

إن الشعب الكوبي يرفض نموذج التنظيم السياسي والاجتماعي الذي يسعى إلى إعادة تثبيت حكم الولايات المتحدة على جزيرتنا بما يعيد آليات التدخل والهيمنة، فضلا عن الوصفات الليبرالية الجديدة التي تسعى إلى فرض إعادة تنظيم اقتصادنا وتسييره. إن الكوبيين والكوبيات يرون أن الخطة التي تقترحها عليهم أو ساط النفوذ في الدولة العظمى لا تحل المشاكل ولا تلي الاحتياجات أو المصالح التاريخية للأمة الكوبية ولا تستجيب لتطلعاتها في المضي في بناء مجتمع أكثر عدالة وديمقراطية وإنصافا.

ووفقا لأحكام البند (ج) من المادة ٢ من اتفاقية جنيف منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها المؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، يشكل الحصار الذي فرضته حكومة الولايات المتحدة على كوبا عملا من أعمال الإبادة الجماعية، وبالتالي فإنه يشكل جريمة يعاقب عليها القانون الدولي.

إن إدانة أي عمل من أعمال الإبادة الجماعية وضرورة وضع حد له إنما يتطلبان اتخاذ موقف لا لبس فيه. ولا قبل للشعب الكوبي أن يوافق على أي نية تتجه إلى وضع العراقيل أمام مستوى الرفض الذي يواجهه الحصار الوحشي المفروض عليه.

وكوبا على ثقة من أن أكثرية ساحقة من حكومات العالم أجمع ما زالت تقرر بالأهمية الحيوية لمعارضة استمرار سياسة العداة والعدوان التي تُمارس بصورة غير قانونية من جانب واحد على نحو يقوض أسس التعددية نفسها، وهو شعور يشاطرها إياه جميع الشعوب والأفراد المخلصين والشرفاء من جميع المشارب.

إن الشعب الكوبي الذي يدرك تمام الإدراك أن الضمانة الرئيسية لوجوده وتطوره كأمة ذات سيادة واستقلال إنما تتمثل في تصميمه على الاتحاد والمقاومة والانتصار في مواجهة أي خطر أو عدوان، ليساوره شعور خالص بالامتنان لما قدمه المجتمع الدولي من دعم وتضامن. فهذا التأيد، فضلا عن كونه حافزا أدبيا وأخلاقيا وقانونيا واضحا، ليرهن على أن المعركة التي يخوضها هذا المجتمع اليوم تتجاوز كل الحدود الوطنية، وهي بمثابة هدف مشترك لتحقيق عالم أفضل، وهو هدف ليس ممكنا فحسب بل ويتسم بأهمية حيوية في بقاء البشرية.

ويخصص هذا التقرير فصلا طويلا للتدابير الجديدة المعلنة في ٦ أيار/مايو وللائحتها التنفيذية المعلنة في ١٦ حزيران/يونيه الماضي، نظرا إلى أهميتهما في زيادة حدة الحصار.

وعلاوة على ذلك، يورد في ستة فصول أخرى مجموعة من الأمثلة التي تبرهن بشكل قاطع على أن الحصار هو مخلوق شرس يؤثر بشدة في الحياة اليومية التي يعيشها الشعب الكوي.

١ - التدابير الجديدة المتخذة ضد شعب كوبا واقتصاده

أُعلن في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤ عن اتخاذ تدابير جديدة في إطار العرض الذي قدمه الرئيس جورج دبليو بوش لتقرير ما يسمى "لجنة تقديم المساعدة من أجل كوبا الحرة"، وكأن البراهين التي قدمتها حكومة الولايات المتحدة على ازدرائها لحاضر الشعب الكوي ومستقبله لم تكن كافية، ناهيك عن ضربها عرض الحائط بإرادة المجتمع الدولي واستخفافها بالمصلحة المشروعة لشعبها في إقامة علاقة طبيعية وسليمة مع كوبا. إن التقرير المذكور إنما يشكل خطة من خطط الولايات المتحدة ترمي إلى حرمان كوبا من استقلالها وسيادتها عن طريق تكثيف العدوان الاقتصادي والسياسي بغرض زعزعة الاستقرار الداخلي والمساعدة على التدخل المباشر من أجل تحطيم الثورة وإدامة هيمنة الولايات المتحدة على الشعب الكوي.

ويتضمن التقرير المذكور تدابير جديدة تنطوي على تدخل فاضح في شؤون الشعب الكوي وإذلال كامل له على نحو يؤدي بصورة ملموسة إلى تفاقم الحصار الاقتصادي المفروض على البلد والانتهاكات التي تمس حقوق الإنسان الخاصة بسكانه وبالكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة ومواطنيها أنفسهم.

وبذلك تزداد أيضا القيود المحففة والتمييزية المفروضة على الكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة، وهم يشكلون المجموعة القومية الوحيدة التي تحرمها حكومة ذلك البلد، في انتهاك فاضح لدستورها، من إمكانية تحديد علاقاتها بأسرها وبلدها الذي نشأت فيه.

إن التقرير المذكور الذي يتضمن ستة فصول موزعة على ٤٥٠ صفحة، إضافة إلى أنه يزيد من حدة النهج العدواني للسياسة الممارسة ضد كوبا ويوسع نطاق الحصار ويتوخى تنفيذ "تغيير في النظام"، فإنه يشكل انتهاكا فاضحا لسيادة كوبا بتحديد الطريقة التي يجب أن يتشكل بموجبها هيكل الدولة والاقتصاد في بلدنا، فضلا عن نظامه السياسي وتنظيمه الاجتماعي ونظامه القانوني، وهو أمر يتجاوز أي حد يمكن تخيله للافتراء والضعينة والإجباط والتدخل في الشؤون الداخلية لكوبا.

تشديد القيود على السفر إلى كوبا

من بين التدابير المناهضة لكوبا التي صدرت يوم ٦ أيار/مايو الفائت والتي أُعلن تنفيذها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة في الولايات المتحدة يوم

١٦ حزيران/يونيه، ثمة إجراءات وأحكام متنوعة ترمي إلى تعزيز القيود المفروضة على سفر الكوبيين المقيمين في أراضي الولايات المتحدة إلى كوبا، وتضييق الخناق على العلاقات الأسرية وتقييد فرص تدفق موارد هامة من الإيرادات إلى الجزيرة، ولا سيما ما يرتبط منها بصناعتنا الرئيسية، ألا وهي السياحة.

قررت إدارة بوش ما يلي:

- مواصلة تقييد عدد الأذون الممنوحة من أجل السفريات التعليمية والتبادل الأكاديمي للمواطنين ومؤسسات الولايات المتحدة، مع جعلها مقتصرة على المستوى الجامعي وإقامة تزيد مدتها على عشرة أسابيع والتأكد من أن إصدار الأذون مرهون فقط بأن تخدم المشاريع الأكاديمية "بشكل مباشر الأهداف السياسية للولايات المتحدة الأمريكية" إزاء كوبا، أو بتعبير آخر دحر الثورة الكوبية.
- إقصاء إمكانية سفر مواطني الولايات المتحدة بصفقتهم "مدعويين مسدد جميع نفقاتهم".
- تخفيض عدد الزيارات التي يقوم بها الكوبيون المقيمون في الولايات المتحدة إلى كوبا من رحلة واحدة في السنة إلى رحلة واحدة كل ثلاث سنوات. إضافة إلى ذلك، أصبح من اللازم الحصول على إذن خاص لكل رحلة عوضاً عن الإذن العام الذي كان صالحاً إلى أن تم تطبيق القيود الجديدة. وهو ما يشكل ضربة مباشرة للجهود الرامية إلى جمع شمل الأسر الكوبية وتقوية أواصرها.
- عدم السماح للكوبيين، الذين دخلوا حديثاً إلى الولايات المتحدة، بالسفر إلى كوبا إلا بعد مرور ثلاث سنوات على تاريخ هجرتهم.
- عدم السماح بالسفريات الاستثنائية حتى في الحالات القاهرة.
- قصر فترة زيارة الكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة لكوبا على ١٤ يوماً.
- تقييد عدد الكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة والمتمتعين بحق زيارة كوبا، وذلك من خلال تقليص اعتباري لفئات الأقارب المعترف بهم كأفراد من الأسر الكوبية. وقررت حكومة الولايات المتحدة حصر الأقارب الذين يمكن زيارتهم في كوبا في: "الأجداد والأحفاد والآباء والإخوة والأزواج والأبناء". ويعني هذا أنه من الآن فصاعداً، لن يكون أبناء العمومة أو العمات/الخالات أو أي قريب آخر مقرب ضمن الفئات الممكن زيارتها، وذلك بصرف النظر عن مدى قوة علاقتهم الروحية بالكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية.

- خفض النفقات المالية اليومية للكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية أثناء زيارتهم لكوبا من ١٦٤ دولارا إلى ٥٠ دولارا. ولن يسمح إلا بمبلغ ٥٠ دولارا لتغطية تكاليف التنقل داخل البلد خلال أيام الإقامة الأربعة عشر.
- إلغاء الرخصة التي كانت تسمح باستيراد ما قيمته ١٠٠ دولار كحد أقصى من البضاعة الكوبية فقط لأغراض الاستعمال أو الاستهلاك الشخصي. وأصبح الآن ممنوعا منعاً كلياً على المسافرين القادمين من كوبا أن يجلبوا معهم عند عودتهم إلى الولايات المتحدة أية مواد تم اقتناؤها في كوبا، بصرف النظر عما إذا كانوا قد اشتروها أو تلقوها على سبيل الهدية.
- تحديد وزن الأمتعة المصحوبة المسموح بها للمسافر الحامل لإذن بزيارة كوبا بـ ٤٤ كيلبرة (١٩,٨ كيلوغرام)، ما لم يسمح مكتب مراقبة الأصول الأجنبية صراحة بوزن أكبر.
- إلغاء الأذون العامة الممنوحة للمشاركة في المنافسات الخاصة بالهواة أو شبه المحترفين المنظمة في كوبا، تحت إشراف اتحاد دولي للرياضة. ومن الآن فصاعداً، سيأذن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بمثل هذه الأنشطة فقط بموجب إذن خاص وبعد دراسة كل حالة على حدة. كما لم يعد من الممكن المشاركة في حلقات العمل والمستوصفات المتخصصة، سواء تعلقت بالرياضات أو بغيرها من الأنشطة.
- دعم الجهود المبذولة في البلدان الأخرى، التي ترسل سائحين إلى كوبا، والرامية إلى إثناء مواطني تلك البلدان عن زيارة الجزيرة.

إن حكومة الولايات المتحدة، إذ تتبنى القيود وأعمال الحظر الجديدة على سفر مواطني الولايات المتحدة والكوبيين المقيمين فيها، تنتهك مرة أخرى حقوق الإنسان الأساسية المحسدة في الميثاق الدولي لحقوق الإنسان سواء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو في كلا العهدين الدوليين. ويظهر خرق المادة ١٢ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية صارخاً فيما يتعلق بحرية السفر المخولة للأشخاص المقيمين بصفة قانونية في أي دولة، وهو المبدأ الذي أعيد تأكيده من قبل الجمعية العامة في قرارها ٢٢٧/٥٧، المعنون "احترام حق الجميع في حرية السفر والأهمية الحيوية لجمع شمل الأسرة".

وتحيب أكبر هيئة رئيسية تمثيلاً في الأمم المتحدة بموجب هذا القرار بجميع الدول أن تكفل "حرية السفر المعترف بها عالمياً لجميع الرعايا الأجانب المقيمين بصفة قانونية في أراضيها"؛ كما تؤكد من جديد أن "من واجب جميع الحكومات، ولا سيما حكومات

البلدان المستقبلية، الاعتراف بالأهمية الحيوية لجمع شمل الأسر وتعزيز إدماجه في تشريعاتها الوطنية من أجل كفالة حماية وحدة أسر المهاجرين الحائزين للوثائق اللازمة^(٣).

لم يتعرض أي شعب آخر - كما يتعرض الشعب الكويبي - من طرف الحكومات الأمريكية المتعاقبة لكل هذا التمييز والتلاعب السياسي بالعلاقات المتعلقة بالهجرة. وحسب قانون التعديل الجنائي الكويبي وبعض الأحكام الأخرى الصادرة عن الحكومة، فإن سلطات الولايات المتحدة توظف العلاقات الثنائية في مجال الهجرة لخدمة مصالحها المتمثلة في زعزعة أركان ومصداقية الثورة الكويبية. إن الكويبيين الذين يتمكنون من الدخول إلى أراضي الولايات المتحدة بصفة غير قانونية، يلقون كل الترحيب، بصرف النظر عما إذا كان قسم رعاية مصالح الولايات المتحدة في هافانا قد رفض منحهم تأشيرة الهجرة أم لا، بمن فيهم أولئك الذين ارتكبوا أثناء عبورهم غير القانوني إلى الولايات المتحدة جرائم ضد أشخاص أو ممتلكات، كما يحصلون تلقائياً على الإقامة القانونية في ذلك البلد.

إن التدابير الحديثة التي تبنتها إدارة بوش والتي تفاقم المعاملة التمييزية إزاء الجالية الكويبية المهاجرة دليل على أن الدافع وراء تلك المعاملة التفضيلية المعلن عنها على الملأ التي يلقاها الكويبيون الذين يهاجرون بصفة غير قانونية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك لأولئك الذين يستفيدون من الحصص المحددة المتاحة للهجرة القانونية، لا يكمن في الاعتبارات الإنسانية وإنما في أغراض التلاعب السياسي.

إن القيود وأعمال الحظر على السفر التي تشدها إدارة بوش باتخاذها هذه التدابير، علاوة على كونها تحول دون الممارسة الكاملة لحقوق الإنسان، تعتبر غير قانونية حتى ضمن سياق قوانين الولايات المتحدة نفسها. إذ إن مسألة السفر إلى كوبا لا تقع ضمن نطاق الاختصاص الإداري الذي يمكن لرئيس الولايات المتحدة أن يغيره حسب أهوائه. إنها مسألة تخضع لأحكام القانون في هذا البلد منذ سنة ٢٠٠٠.

وتحكم إدارة الولايات المتحدة بشكل صارم الحصار المفروض ضد كوبا. فحسب المعلومات المتوافرة، استخدم مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في أواخر العام الماضي، على سبيل المثال، عدداً من الوكلاء لمتابعة واستقصاء انتهاكات القوانين المتعلقة بالحصار المفروض على كوبا يفوق خمس مرات عدد الوكلاء الذين خصصتهم لاقتفاء أثر مصادر تمويل القاعدة.

(٣) اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢٢٧/٥٧ ولم تعترض عليه سوى ثلاث حكومات من بينها الولايات المتحدة التي تدعي مناصرة الحرية وحقوق الإنسان.

وبين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٣، لم يفتح مكتب مراقبة الأصول الأجنبية سوى ٩٣ تحقيقاً متعلقاً بالإرهاب الدولي، في حين أجرى ٦٨٣ ١٠ تحريماً لمنع مواطني الولايات المتحدة من ممارسة حقهم في السفر إلى كوبا. ثم عقب تلك التحقيقات الثلاثة والتسعين المتعلقة بالإرهاب، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية على من ثبتت إدانتهم غرامات بلغ مجموعها ٩ ٤٢٥ دولار. وفي المقابل، طلب المكتب المذكور من مواطني الولايات المتحدة الذين قاموا بزيارة الجزيرة دون الحصول على إذن من وزارة المالية دفع ما مجموعه ثمانية ملايين دولار.

وعبر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، في تقرير له مؤرخ ٩ فبراير/شباط ٢٠٠٤ ويمكن الرجوع إليه في موقعه على الإنترنت، عن ارتياحه لأن شعبة العقوبات المدنية التابعة له كانت تحوز في تلك الفترة قائمة تشمل حوالي ٢٠٠ إجراء متعلق بانتهاكات الحصار المفروض على كوبا وأن معظم هذه الإجراءات أسفرت عن غرامات مالية. إضافة إلى ذلك، يشير التقرير إلى أن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أبلغ في الفترة من ١٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر عن إصدار ٣٤٨ إجراء جنائياً في إطار أنشطة مماثلة.

ومن الشائع أن نعثر في صحافة الولايات المتحدة على تقارير ومقالات تتناول مواطني الولايات المتحدة الذين تعرضوا لإجراءات قانونية بسبب قيامهم بزيارة كوبا. ففي نيسان/أبريل ٢٠٠٤، على سبيل المثال، اضطر متقاعدان من ولاية فيرمونت، وهما فالي وباربارا سميث، إلى دفع غرامة قدرها ٥٥ ألف دولار. وكان مكتب مراقبة الأصول الأجنبية قد اهتمهما بالسفر إلى كوبا أربع مرات، وإنفاق المال في الجزيرة وتأليف كتاب بعنوان "Bicycling in Cuba" (ركوب الدراجات في كوبا) نشر عام ٢٠٠٢.

لقد فاق اضطهادهم المرضي لمواطنيهم كل الحدود. ففي مستهل شهر شباط/فبراير ٢٠٠٢، أعلم مكتب مراقبة الأصول الأجنبية كلا من فريد بوركس وصديقته أن عليهم أداء غرامة قدرها ٧ ٥٩٠ دولار لقيامهم بزيارة الجزيرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. إلا أن فريد بوركس الذي عمل في السابق مترجماً فورياً لكل من الرئيس ويليام كلينتون والرئيس جورج دبليو بوش، رفض أداء الغرامة وهو الآن بصدد انتظار إصدار غرامة أخرى ستكون على الأرجح أكثر شدة.

وأعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية منذ آذار/مارس ٢٠٠٣ أنه لن يجدد الأذون الخاصة بأسفار التبادل التعليمي أو ما يسمى "التبادل من الشعب إلى الشعب" ولعل إحدى العواقب البديهية لتطبيق هذا القيد هو انخفاض عدد مواطني الولايات المتحدة الذين سافروا

إلى كوبا ما بين شهري كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه في السنة الجارية بنسبة ٢٦ في المائة مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية. كما انخفض عددهم في تموز/يوليه، عقب موافقة الرئيس جورج دبليو بوش على التدابير الجديدة، بنسبة ٥٢,٤ في المائة قياساً على عددهم عام ٢٠٠٣.

ومن المعروف أنه منذ حوالي خمس سنوات مضت، غدت السياحة مصدر الدخل الرئيسي للاقتصاد الكوبي، وأن تطور هذا القطاع أعشش باقي الأنشطة الاقتصادية للبلد، وأن شريحة واسعة من الشعب الكوبي تكمل أسباب معيشتها الأساسية وتستفيد من خدمات اجتماعية تجد تمويلها، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، في توسع هذه الصناعة. علاوة على ذلك، من المعروف للجميع كذلك أن السياحة شهدت زيادة سنوية بمعدل متوسط قدره ١٠ في المائة في العقد الأخير رغم الآثار التخريبية للحصار والأزمة الاقتصادية العالمية^(٤) وليس من قبيل الصدفة أن تهدف هذه التدابير الجديدة إلى تخريب هذا القطاع الحيوي في الاقتصاد الكوبي ووضع عراقيل إضافية أمامه.

وتشير الدراسات الأولية التي أجرتها وزارة السياحة الكوبية، بشأن الآثار المنظورة للقيود التي تم الإعلان عنها في ٦ أيار/مايو، إلى أن عدد مواطني الولايات المتحدة الذين يسافرون إلى كوبا سينخفض انخفاضاً كبيراً. وطبقاً لتقديرات الوزارة المذكورة، سيترتب عن ذلك انخفاض في الإيرادات بمبلغ يتراوح بين ٢٧ مليون دولار و ٣٨ مليون دولار^(٥).

و في حالة المسافرين من أصل كوبي، لا تقتصر التدابير الجديدة على تقليص عدد المرات التي يمكنهم فيها زيارة بلدهم (من مرة واحدة في السنة إلى مرة واحدة كل ثلاث سنوات)، وإنما أيضاً مبلغ الأموال التي يجوز لهم إنفاقها في كوبا. وحسب الدراسة التي أجرتها وزارة السياحة، سيزيد انخفاض إيرادات البلد بسبب ذلك إلى ٦٦ مليون دولار.

(٤) خلصت الدراسات التي أجراها "فريق براتل" الكائن مقره في واشنطن العاصمة، أواسط ٢٠٠٢ إلى أنه في حالة رفع القيود المفروضة على السفر إلى كوبا، سيسافر إلى الجزيرة ٢,٨ مليون من مواطني الولايات المتحدة. كما تحلل الوثيقة المعنونة "آثار رفع القيود على السفر إلى كوبا في اقتصاد الولايات المتحدة" الفائدة الاقتصادية التي ستعود على شركات الخطوط الجوية ووكالات السفرات ومشغلي الجولات التابعين للولايات المتحدة في حالة إلغاء القيود المذكورة.

(٥) يخلص تقييم متفائل، لا يأخذ بعين الاعتبار سوى انخفاض بنسبة ٥٠ في المائة في عدد المسافرين مقارنة بعام ٢٠٠٣، أو ٤٢ ٠٠٠ مسافر، مع متوسط إقامة مدتها خمسة أيام لكل مسافر ومعدل إنفاق قدره ١٣٠ دولار للفرد، أن مبلغ الإيرادات سينخفض بما قدره ٢٧ مليون دولار. وبالنظر إلى الانخفاض المرتقب في الإيرادات عام ٢٠٠٤ بنسبة ٧٠ في المائة، قد يبلغ الانخفاض ٣٨ مليون دولار.

باختصار، سيتعرض الاقتصاد الكوبي من جراء هذه التدابير التعسفية المذكورة آنفاً إلى خسارة هامش من الإيرادات يتراوح بين ٩٣ مليون دولار و ١٠٤ ملايين دولار في القطاع السياحي بدءاً من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وذلك بدون حساب الأضرار الناشئة عن الإجراءات التي تشجعها سلطات الولايات المتحدة في البلدان الأخرى من أجل إضعاف السياحة نحو كوبا، وهي الأضرار التي لم يتيسر تقييمها حتى الآن.

مزيد من القيود على التحويلات العائلية

هناك إجماع دولي واسع على مدى أهمية التحويلات العائلية للمهاجرين في عملية التطور، لا سيما بالنسبة لبلدان الجنوب، وعلى ضرورة قيام الدول، سواء المستقبلية أو المرسلات للتحويلات، بزيادة التسهيلات وكفالة الإجراءات الرامية إلى تنفيذ العمليات الضرورية في مثل هذا النوع من التحويلات الدولية للموارد بين أفراد الأسرة المقيمين في بلدان مختلفة^(٦).

ولقد مرت بالكاد ثلاث سنوات على ما صرح به السيد أنريكي إغلسياس، رئيس مصرف التنمية للبلدان الأمريكية في خطاب معنون "التحويلات كوسيلة من وسائل التنمية" بأن:

"التحويلات تعبير عن الرابطة القائمة بين مجموعات المهاجرين والمجتمعات التي ينحدرون منها. وهي وسيلة لتعزيز التنمية بتوفيرها مورداً هاماً من موارد رأس المال الذي يمكن التنبؤ به سواء بالنسبة للحكومات أم العائلات، ولدورها في تأمين مستويات عيش أفضل للأسر المستفيدة".

وتناولت بالتحليل دراسة أعدها مصرف التنمية للبلدان الأمريكية في أيار/مايو ٢٠٠٤ بعنوان "إرسال الأموال إلى الوطن: التحويلات إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" مدى حيوية تدفق التحويلات من الولايات المتحدة بالنسبة للعديد من اقتصادات المنطقة، وقدمت تقديرات لكل دولة على حدة. فعلى سبيل المثال، تلقت الجمهورية الدومينيكية خلال السنة الماضية ما مجموعه ٢ ٢١٧ مليون دولار، والسلفادور ٢ ٣١٦ مليون دولار، وغواتيمالا ٢ ١٠٦ مليون دولار، وجامايكا ١ ٤٢٥ مليون دولار.

(٦) أهاب قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٧ بجميع الدول "أن تسمح، وفقاً للتشريعات الدولية، بحرية تدفق التحويلات المالية من الرعايا الأجانب المقيمين في أراضيها إلى ذويهم في البلد الأصلي"؛ كما أهاب بها أيضاً "أن تمتنع عن سن التشريعات التي يقصد بها أن تكون تدابير قسرية والتي تعامل المهاجرين الشرعيين، سواء كانوا أفراداً أو جماعات، معاملة تمييزية تضر بجمع شمل الأسر وبحق إرسال التحويلات المالية إلى ذويهم في البلد الأصلي، وإلغاء هذه التشريعات في حال كونها سارية".

ولا تتورع حكومة الولايات المتحدة عن فعل أي شيء من شأنه تفويض إمكانات الشعب الكوي الإنمائية، آلت على نفسها، عبر هذه الإجراءات الجديدة، أن تهاجم شيتين طبيعيين وحساسين بدرجة الحوالات والروابط الأسرية.

إن التوصيات الصادرة في ٦ أيار/مايو عن لجنة تقديم المساعدة من أجل كوبا الحرة، المصدق عليها بأحكام تنفيذها الصادرة عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في ١٦ حزيران/يونيه، تحد من النطاق المتاح للمرسلين والمستقبلين على حد سواء. ففي السابق، كان يحق لأي مواطن من مواطني الولايات المتحدة أو أي من الرعايا الكويين المقيمين بها أن يرسل حوالة إلى كوبا. أما الآن، فلا يجوز ذلك إلا لمواطني الولايات المتحدة أو للكويين المقيمين بالولايات المتحدة الذين يرسلون حوالات إلى أقارب مباشرين للمرسل يعيشتون بكوبا، مع مراعاة تعريف إدارة بوش للاعتباطي لأفراد الأسرة الكويية (الأجداد والأحفاد والآباء والأشقاء والأزواج والأبناء).

ونتيجة لذلك، يُحرم مواطنو الولايات المتحدة من حقهم في إرسال حوالات إلى أصدقائهم الكويين، وسيكون الكويون المقيمون في الولايات المتحدة المهاجرين الوحيديين الذين يحظر عليهم إرسال مساعدة اقتصادية لعمة متقدمة في السن أو لابن عم أو أي قريب آخر بل وحتى لصديق.

ومن بين الإجراءات الأخرى التي ستمس التحويلات وتبرهن على امتهان إدارة بوش لكرامة الشعب الكوي ولحقوقه السياسية، منع الكويين المقيمين في الولايات المتحدة من إرسال حوالات أو طرود إلى أي من ذويهم، إذا كان هذا الأخير "موظفا في الحكومة أو عضوا في الحزب الشيوعي". وتمشيا مع منطق هذا الحظر غير الرشيد، يسهل تصور حالة عجوز في السبعين من عمرها تعيش في كوبا وهي مضطرة إلى التخلي عن حقوقها السياسية في تلقي حوالة من ابن لها هاجر إلى الولايات المتحدة.

و بموجب قوانين مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الصادرة في ١٦ حزيران/يونيه، قُلِّصت قيمة المبالغ التي يجوز نقلها بحوالة من مسافر مرخص له بالسفر إلى كوبا من ٣٠٠٠ دولار إلى ٣٠٠ دولار. وقبل ذلك كان يمكن لأي زائر شرعي لكوبا أن يحمل معه حوالات إلى ما قد يصل إلى عشر أسر كويية. وقد عمل بهذه الطريقة العديد من المهاجرين.

يتضح بدهاءة أن كل هذه الإجراءات الجديدة المصممة للحد من عدد المحولين والمستفيدين ومراقبة طرق التحويل على نحو صارم ستؤثر تأثيرا مباشرا في تقليص حجم الحوالات التي يتلقاها الشعب الكوي، وحتى وإن كان يجوز فرضا تحويل نفس القيمة من الأموال عبر المؤسسات المصرفية المعتمدة والمرخصة من وزارة خزانة الولايات المتحدة.

إن القسوة التي تظهرها حكومة الولايات المتحدة من خلال قيودها المفروضة على التحويلات العائلية تقف على طرف نقيض من الموارد غير المحدودة التي ترسلها إلى مرتزقة يعملون على رعاية مصالحها بكوبا وإلى أفراد أسرهم كما هو مبين في التقرير المذكور أعلاه.

ومن بين الطرق التي يستعملونها طريقة مخزية بوجه خاص وتعيد إلى الأذهان "بلاغت الوشاية" التي عملت بها عصابات هتلر لرفع كفاءة عمليات تجميمهم لليهود والشيوعيين ثم قمعهم بعد ذلك. فقد قررت إدارة بوش عرض "مكافآت" لأولئك الذين يبلغون عن "منتهكي" الأحكام الجديدة. ولم تكثف بذلك، بل قررت توجيه وكالاتها الاتحادية نحو القيام "بعمليات سرية" لتحديد أي نشاط ينتهك القيود وقمعه.

ولا تشاطر الأغلبية الساحقة من الكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة العداء الذي تظهره حكومة الولايات المتحدة تجاه كوبا. بل ويأملون الاحتفاظ بعلاقات طبيعية وعفوية مع بلدهم الأصلي وأسرهم، لا يقيدهم في ذلك تهديد ولا وشاية ولا رقابة.

وعلاوة على ذلك، تتناقض التدابير الجديدة التي تقيد التحويلات والطرود مع الشعور الغالب لدى جانب من الهيئة التشريعية التابعة للولايات المتحدة، التي وافقت في السنوات الأخيرة على مقترحات بإلغاء تلك التدابير. فعلى سبيل المثال، وافق مجلس النواب في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٤، بأغلبية ٢٢١ صوتاً مقابل ١٩٤ صوتاً، على اقتراح مقدم في الصدد من النائب جيف فليك (عن الحزب الجمهوري بولاية أريزونا) إلى وزارات التجارة والعدل والخارجية والهيئة التشريعية وغير ذلك من الهيئات ذات الصلة من أجل تعديل قانون الاعتمادات للسنة المالية ٢٠٠٥.

مزيد من المضايقات خارج الولاية الإقليمية

تصر سلطات الولايات المتحدة، كذريعة لسياساتها الاقتصادية القسرية والأحادية الجانب، على أن للدول كافة حق اختيار شركائها في التجارة. بيد أنه من الواضح، فيما يتعلق بالحصار المفروض على كوبا، أن تنفيذ تلك السياسات يتجاوز بعيداً مجرد رفض لشريك تجاري معين.

إن الحصار المفروض على كوبا سياسة مبيتة بالغة العدوانية ترمي إلى عرقلة الاستثمار الخارجي أو أي نوع آخر من أنواع الصلات التجارية أو المالية التي يقيمها البلد مع بقية بلدان العالم. لقد اعتمدت الحكومة الحالية للولايات المتحدة جميع توصيات تقرير ما يسمى "لجنة تقديم المساعدة من أجل كوبا الحرة"، الداعية إلى تشديد فعالية الإجراءات المصممة لخلق الاقتصاد الكوبي وإلى توسيع ولايتها الإقليمية.

يوصي الفصل الأول من التقرير، المخصص لتدابير تقويض الثورة الكوبية، بضرورة "الاستمرار دون هوادة وبجرأة" في تطبيق الجزاءات المنصوص عليها في الجزء الرابع من قانون هلمز - بيرتون القاضي بحظر منح تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة للمستثمرين الأجانب بكوبا. كما تقرر تخصيص المزيد من الموظفين والموارد لتنفيذ تلك الأحكام من القانون.

وعلاوة على ذلك، يحث التقرير سلطات الولايات المتحدة على إجراء تحليل مدقق لتحديد ما إذا كان تطبيق أحكام الجزء الثالث من قانون هلمز - بيرتون يتنافى مع مصالح الولايات المتحدة أم من شأنه أن يعجل بسقوط الثورة الكوبية. إنه يشير في الواقع العملي إمكانية محاكمة رجال أعمال من بلدان ثالثة ممن لهم علاقات تجارية مع كوبا أمام محاكم في الولايات المتحدة. وهو أمر تأجل بفضل الضغط الممارس دولياً.

وفي هذا الصدد، تتوخى التدابير الجديدة استعراض كل بلد على حدة، ربما من أجل فرض أصناف منتقاة من العقوبات وتقسيم المجتمع الدولي على أساس الامتناع عن تنفيذ إجراءات قانون هلمز - بيرتون الخارجة عن الولاية الإقليمية.

وبعد مرور أيام قلائل على إعلان هذه الإجراءات الجديدة الموجهة ضد كوبا، زادت وزارة خارجية الولايات المتحدة من سرعة آلة التهديد والابتزاز ضد المستثمرين في كوبا. ففي ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤، تلقى رئيس سلسلة فنادق جامايبكا Super Clubs إشعاراً مقلقاً من وزارة الخارجية، مذكراً إياه أن أحد عقود الإدارة الفندقية لديه بكوبا يخالف أحكام قانون هلمز - بيرتون، وبالتالي فإنه قد يُمنع هو وأفراد عائلته من الحصول على تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، أوضح الإشعار أنه قد يتعرض لخسارات جسيمة لدى دخول الجزء الثالث من القانون المذكور حيز النفاذ، إذ يقضي بمقاضاة أي مستثمر أو رجل أعمال أجنبي "يتاجر" بالملكات "المصادرة" منذ ١٩٥٩ من رعايا الولايات المتحدة أو الكوبيين الذين أصبحوا من مواطني الولايات المتحدة.

ونتيجة لذلك، قررت سلسلة Super Clubs إلغاء عقد الإدارة الذي وقعته قبل بضعة أشهر مع سلسلة الفنادق الكوبية Goviota, S.A. بشأن إدارة فندق Las Dalias الواقع بشاطئ Pesquero. بمقاطعة هولغين.

ورغم أن الشركات الكوبية العاملة في السوق الدولية لها مركز قانوني واضح تعمل في إطاره ومسجلة قانوناً وتلتزم التزاماً تاماً بما تتطلبه تشريعات البلدان الكائنة فيها وتمارس أعمالاً تجارية محضة لا تتضمن في كل حالة من الحالات سوى أنشطة مشروعة تحترم احتراماً

كلياً المعايير والممارسات المتعارف عليها دولياً، يسعى جاهداً تقرير ما يسمى "لجنة تقديم المساعدة من أجل كوبا الحرة" إلى عرقلة نمو تلك الشركات وإعاقتها.

وبهذا الخصوص، يوصي التقرير "بتحييد الشركات الصورية المملوكة في حقيقتها للحكومة الكوبية" ويقترح لهذا الغرض إنشاء مجموعة استهداف الأصول الكوبية بهدف التحقيق في الوسائل الجديدة التي يتم بموجبها وصول العملة الصعبة إلى كوبا وخروجها منها.

وقبل إعلان الإجراءات الجديدة الموجهة ضد كوبا، اتخذت إدارة بوش خطوات من أجل إعاقة العلاقات بين بلدنا ومؤسسات مصرفية مختلفة في أرجاء العالم، مانعة بذلك الإيرادات التي تحققها كوبا من السياحة ومن تجميع الدولارات المبيعة في مكاتب صرف العملات الأجنبية ومن خدمات أخرى وتودعها لدى مصارف أجنبية.

وهكذا، تضغط حكومة الولايات المتحدة على المصارف الأجنبية كي ترفض صرف دولارات الولايات المتحدة التي تحصلها كوبا بعملات أخرى. ولا غنى للدولة الكوبية عن عمليات صرف وتحويل العملة الصعبة ليتسنى لها، تحقيق جملة أمور منها استيراد الأغذية والأدوية، أخذاً بعين الاعتبار أن الحصار يمنع الأجانب الذين يزورون كوبا من استخدام بطاقات الائتمان أو الشيكات السياحية الصادرة عن مصارف أو مؤسسات مالية أخرى بالولايات المتحدة، وهي تحديداً الجهات المتحكمة في ذلك السوق. وفي معظم الحالات، يجب أن تكون في صورة نقدية الحوالات الواردة من الخارج وكذلك مدفوعات زوار الجزيرة الأجانب.

وتوجه رأساً تلك الأموال، التي تأتي من مصادر مشروعة لا غبار عليها، إلى جملة أمور منها شراء الوقود ومواد أخرى أساسية لحركة الاقتصاد الوطني، وترفع تدريجياً مستوى تغذية الشعب، وتكفل زيادة فرص وصول عموم الشعب الكوبي إلى مستوى أعلى من الخدمات الأساسية في مجالات التعليم والصحة والمساعدة والحماية في المجال الاجتماعي.

تعليقات أخرى وتقييمات ضرورية

يوصي تقرير لجنة المساعدة من أجل كوبا حرة بتخصيص مبلغ إضافي يزيد على ٥٩ مليون دولار للحملات الدولية المتزايدة ضد كوبا وتمويل عملية التخريب الداخلي والمرترقة المدرجين في كشوف الرواتب الخاصة بقسم رعاية مصالح الولايات المتحدة في هافانا، والمشار إليهم في الوثيقة على نحو مخادع باسم "المعارضة السياسية".

إنهم يسعون بأكبر قدر من الصفاقة إلى تشجيع تواطؤ المجتمع الدولي في تعبئة ونقل الموارد من أجل تمويل وتجنيد مرترقة جدد لتعزيز الطابور الخامس لسياسات واشنطن

المناهضة لكوبا. ويهدف التقرير إلى كسب "تعاون" الدول الأخرى من أجل إنشاء "صندوق دولي لحماية وتطوير المجتمع المدني في كوبا".

كما يدعو التقرير إلى استعمال الأرصدة التي يتم تجميعها من الضرائب التي يدفعها مواطنو الولايات المتحدة من أجل تمويل برامج المنح الدراسية الجامعية بالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية "لصالح أبناء المنشقين الكوبيين" (أو بتعبير آخر، المرتزقة التابعين لهم) "لدراسة في جامعات أمريكا اللاتينية".

كذلك، واعتمادا على خطوط العمل المعروضة في التقرير، ستعمل حكومة الولايات المتحدة على تشجيع تمويل مساهمة المنظمات غير الحكومية التابعة لبلدان أخرى في الحملات الرامية إلى إضعاف إقبال على السفريات السياحية إلى كوبا، وهي الممارسة التي كان "مراسلون بلا حدود" سباقون إلى تطبيقها بناء على تعليمات من وكالة المخابرات المركزية ومافيا ميامي الإرهابية وتمويل منهما، وفي حملات الدعاية والأكاذيب الملفقة ضد كوبا.

كما يتطرق التقرير إلى تخصيص خمسة ملايين دولار لتمويل تنظيم مؤتمرات في بلدان أخرى مكرسة لتشجيع "المرحلة الانتقالية" في كوبا. ويعني هذا توفير الأرصدة اللازمة كي يستمر أولئك، الذين يحددون الأرباح من تجارة مناهضة الثورة في كوبا، في الاستمتاع بالمستوى المعيشي المرتفع والإقامة في أفخم الفنادق والرحلات عبر العالم في الدرجة الأولى.

وتتمثل إحدى التدابير الخطيرة والاستفزازية في تخصيص ١٨ مليون دولار لبث محطتي إذاعة وتلفزيون مارتي، السيئي السمعة، عبر طائرة "Commando Solo" التابعة لقوات الولايات المتحدة الجوية، وهو ما يشكل استفزازا خاليا من روح المسؤولية وغير قانوني يخالف القانون والأحكام الدولية للطيران والاتصالات السلكية واللاسلكية.

إن هذا التقرير الذي يتوارى خلف قناع "تقديم المساعدة من أجل كوبا الحرة" والذي حظي بموافقة الرئيس جورج دبليو بوش، يتضمن بدقة عرضا مفصلا للتدابير التي تعتزم واشنطن فرضها لو نجحت في الاستيلاء على بلدنا. إذ سيخضع المجتمع الكوبي لمراقبة شاملة من طرف الولايات المتحدة التي ستهيمن على كل نشاطاته دون استثناء. لا يوجد متسع لحصر كل جوانب مثل هذا الشكل الصارخ من التدخل في شؤون دولة أخرى. وفيما يلي بعض أوجه مخطط الولايات المتحدة، فقط لإعطاء فكرة عن درجة الاستعباد والاستغلال التي تنوي إخضاع الشعب الكوبي لها.

- سوف تكون إحدى الخطوات الأولى التي يتعين على ما يسمى "بالحكومة الانتقالية" اتخاذها هي إعادة الممتلكات إلى الاستغلاليين السابقين، بما في ذلك المساكن والأراضي التي يطمع فيها المغتصبون ومافيا باتيستا.
- خصخصة جميع القطاعات الاقتصادية وإخضاعها لمراقبة "لجنة دائمة لإعادة البناء الاقتصادي" تابعة لحكومة الولايات المتحدة، يتم تشكيلها فوراً.
- إلغاء الإعانات ومراقبة الأسعار والخدمات المخصصة للشعب.
- حل نظام الضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية وعدم دفع المعاشات التقاعدية.
- إعادة خصخصة قطاعي الصحة والتعليم.

ويدعو التقرير، في سعيه المتعمد إلى زعزعة مصداقية الإنجازات الأكيدة والمعترف بها دولياً التي حققتها الشعب الكوي في مجالي التعليم والصحة العمومية، وكجزء من "المرحلة الانتقالية" المقرر فرضها على الشعب الكوي، إلى إنشاء مؤسسات وخدمات لتحسين الصحة والتغذية والتعليم والخدمات الاجتماعية، من خلال إدخال ممارسات "المشاريع التجارية الحرة" بل يذهب إلى أبعد من ذلك وي طرح فكرة تشجيع إشراك وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة في تلك المخططات.

ويتحاشى التقرير ذكر الحقيقة المتمثلة في أن عملية تسويق وخصخصة هذه الخدمات الاجتماعية الأساسية التي هي من حق كل إنسان، أعاققت في العديد من البلدان تعميم التغطية الصحية وتحقيق هدف التعليم للجميع، بما في ذلك الولايات المتحدة حيث يفتقر ٤٤ مليون شخص للتأمين الصحي والرعاية الطبية المضمونة.

لقد حققت خدمات الصحة والتعليم في كوبا منذ عدة سنوات التغطية المجانية عالية الجودة للجميع وتشهد حاليا تحسينات جذرية من حيث تصورها وبنيتها التحتية من أجل مواصلة عملية تطويرها^(٧).

ويبلغ التقرير حد السخافة حينما يقترح ضرورة أن يتم خلال "المرحلة الانتقالية" المذكورة تطعيم جميع الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الخمس سنوات والذين ما زالوا في حاجة إلى التطعيم ضد أهم أمراض الطفولة. إن هذا الطرح مجرد من أي معنى بكل بساطة، فالعالم بأسره، وسلطات الولايات المتحدة بالخصوص، تعرف جيدا أن كل الأطفال في كوبا مطعمون ضد ١٣ مرضا قبل سن العامين، وهو أمر تعجز حكومة واشنطن عن إتاحتها لأطفال بلدها^(٨).

وتتجلى قمة النفاق في أن سلطات الولايات المتحدة التي توافق على هذا التدبير، تمنع في نفس الوقت كوبا من شراء اللقاحات التي تنتجها شركات الولايات المتحدة. وقد فرضت وزارة المالية حديثا غرامة على شركة تابعة للولايات المتحدة تعمل في مجال التكنولوجيا البيولوجية هي "Chiron Corporation" بمبلغ ١٦٨ ٥٠٠ دولار لا لشيء إلا

(٧) تعمل وزارة الصحة العمومية في كوبا على إضفاء الطابع اللامركزي على الخدمات متوسطة التعقيد بهدف تحسين احتمالات الإنقاذ في الحوادث المرتبطة بالصحة وكفالة حصول أفراد المجتمع على خدمات ورفاه أفضل. ولن ينقضي وقت طويل قبل أن تتمكن المستشفيات من الاهتمام بالمشاكل الصحية الأكثر تعقيدا التي تحتاج إلى علاج خاص وإلى استعمال الموارد والتجهيزات والوسائل التقنية المكلفة اللازمة لهذه المهمة. كما تشمل عملية تحسين برنامج الصحة الوطني دعم مؤسسات البحوث في هذا المجال وفي مجالات عمل جديدة أخرى، لا سيما تلك المرتبطة بالوقاية من الأمراض الوراثية.

وفي تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمخصص لموضوع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ورد تصنيف كوبا في المركز الثاني والخمسين على مؤشر التنمية البشرية، وفاقت بذلك بعض بلدان المنطقة التي تتمتع نسبيا بنمو اقتصادي أعلى. وتمتاز كوبا حاليا بأعلى عدد من الأطباء لكل فرد من سكانها (طبيب واحد لكل ١٦٨ فرد) الذين يعدون من بين الأكثر تمتعا بالصحة في نصف الكرة الأرضية.

وحسب مختبر أمريكا اللاتينية لتقييم الجودة في مجال التعليم، التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، يتفوق الطلبة الكوبيون على باقي الطلبة في نصف الكرة الأرضية في الاختبارات الوطنية المقارنة في مجالات اللغة والرياضيات والفيزياء.

(٨) يتلقى مائة في المائة من الأطفال في كوبا تقريبا تطعيما بعشر لقاحات مجانية تمهيمهم من ١٣ مرضا: شلل الأطفال والدفتيريا والكزاز والسعال الديكي والسل والحمى التيفودية وداء الحصبة والحصبة الألمانية والنكاف والتهاب السحايا بآء وجيم والتهاب الكبد الفيروسي بآء. ونجح علماؤنا حديثا في إنتاج لقاح ضد النزلة الزفية. وتنتج سبعة من هذه اللقاحات العشرة في كوبا بفضل التطور في صناعة التكنولوجيا البيولوجية والمستحضرات الصيدلانية، ويشكل بعضها، مثل اللقاحات ضد التهاب السحايا بآء وجيم والنزلة الزفية إسهامات كويبية في الحقل العلمي العالمي.

لأن أحد فروعها الأوروبية باع لكوبا ما بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٢ نوعين من اللقاحات لأطفال كوبا. وقد كانت تلك هي الغرامة الأكبر التي تدفعها هذه السنة شركة يقع مقرها في الولايات المتحدة.

ولو كانت إدارة بوش معنية حقا بحماية صحة الأطفال الكوبيين، فما عليها سوى رفع الحواجز التي تمنع كوبا من شراء اللقاحات الخاصة بالأطفال وأدوية أخرى مثل مبطئات نمو الخلايا ذات التأثير الفعال في علاج عدة أنواع من الأمراض السرطانية التي يعاني منها الأطفال في كوبا.

وفي تعبير نبيل عن الحس الإنساني لدى الشعب الكوبي، يعمل ما يزيد عن ٢٠ ألف طبيب وأخصائي وموظف صحي في كوبا على إنقاذ حياة مئات الأشخاص كل يوم، ومنهم العديد من الأطفال، في ٦٤ بلدا مختلفا عبر العالم، في الوقت الذي ترسل فيه القوى الإمبريالية التي تسيطر على الحكومة في واشنطن القنابل والموت والآلام والتعذيب إلى العديد من شعوب العالم.

وفي ٢١ حزيران/يونيه المنصرم، وفي رد على التدابير المعادية لكوبا التي شرعت الولايات المتحدة في تطبيقها، عرض الرئيس فيديل كاسترو علنا على حكومة الولايات المتحدة إمكانية تقديم الرعاية في كوبا لفقراء من مواطني الولايات المتحدة يبلغ عددهم ٣٠٠٠ شخص، وهو نفس العدد الذي هلك في هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ضد البرجين التوأمين في نيويورك.

يتضمن ذلك العرض، الذي تمليه أخلاقيات التضامن التي يتميز بها الشعب الكوبي، تقديم المساعدة الطبية المجانية على مدى خمس سنوات لإنقاذ حياة مواطني الولايات المتحدة المذكورين.

ولقد حققت كوبا تقدما مهما على صعيد رفاه شعبها رغم ندرة الموارد ودعم إنمائي خارجي جد محدود وانعدام القروض التسهيلية وفي خضم معركة حقيقية لمقاومة الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تفرضه عليها حكومة الولايات المتحدة منذ ما يزيد عن ٤٠ سنة.

ويصل التقرير الموجه ضد كوبا، الذي وافق عليه الرئيس بوش في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤، إلى ذروة التدخل الإمبريالي في شؤون دولة أخرى عندما تخول سلطات الولايات المتحدة لنفسها المساعدة على إنشاء مؤسسات سياسية ووسائل القوانين والتنظيمات، بل وحتى إصدار دستور جديد. بمجرد تمكنها من القضاء على الثورة الكوبية. ومن الوجهة المنطقية، تم الإعداد لكل شيء على نحو يتماشى وشرهة رأسمالية الولايات المتحدة.

ويتذكر الكوبيون جيدا، وبسخط شديد، أن حكومة الولايات المتحدة فرضت عقب أول تدخل عسكري من الولايات المتحدة في كوبا (١٨٩٨-١٩٠٢) وصاية مهينة على عملية إصدار أول دستور لكوبا. وفرض تعديل بلات المهين كملحق لهذا الدستور. من بين الانحرافات التي تضمنها أنه منح كامل الحقوق للولايات المتحدة للتدخل في شؤون كوبا كلما لاح لها خطر يهدد مصالحها. لقد هيا تعديل بلات الأساس "القانوني" لإنشاء القاعدة البحرية التابعة للولايات المتحدة التي تحتل على نحو غير قانوني أراضي إقليم غوانتانامو الكوبي. وتشكل القاعدة اليوم موقعا لمعسكرات الاعتقال التي ترتكب فيها أفظع الانتهاكات لحقوق الإنسان^(٩).

كما لم ينس الشعب الكوبي ذلك النوع من "المنفعة المتبادلة" الذي روجت له الولايات المتحدة تاريخيا في علاقاتها التجارية مع كوبا. ففي ١٩٠٣، فرضت على كوبا اتفاقية تجارية على أساس المعاملة بالمثل تحت تهديد التدخل العسكري في حالة عدم قبولها. لا حاجة لأن نقول إن الاتفاقية المذكورة لم تكن اتفاقية "المعاملة بالمثل" إلا اسميا. وعلاوة على ذلك، وتحت طابع "سياسة حسن الجوار" في الثلاثينات من القرن الماضي، كفلت اتفاقية تجارية جديدة مبنية على أساس المعاملة بالمثل، تم إبرامها عام ١٩٣٤، امتيازات للولايات المتحدة أكبر أضعاف المرات من تلك المخولة لكوبا، وكانت بمثابة الضربة القاضية لجهود التصنيع المتواضعة التي كانت كوبا شهدتها بضع سنوات قبل ذلك.

صحيح أننا لا ينبغي أن نغفل التأثير الذي يمكن أن تكون ظرفية سنة الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة قد أحدثته في اعتماد وتقديم تقرير "لجنة تقديم المساعدة من أجل كوبا الحرة"، إلا أن التدابير الجديدة التي تضمنها التقرير المذكور تتعدى الأهداف الانتخابية وتندرج في صميم سياق تصعيد العداء والهجوم اللذين يطبعان سياسة إدارة الرئيس جورج دبليو بوش حيال كوبا.

وبالنسبة للشعب الكوبي، الواقع هو أن الحصار أصبح أكثر إحكاما. ونتيجة لذلك، تتزايد صعوبات الحياة اليومية وتتفاقم الحواجز ومحاولات التخريب التي تستهدف خطط التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، ويواجه حق الشعب في تقرير مصيره تهديدا خطيرا وتتم المخاطرة بمصير شعب بأكمله مقابل بعض الأصوات في فلوريدا.

والحقيقة أن تدابير الرئيس بوش القاسية المعادية لكوبا قد تؤثر تأثيرا عكسيا في آماله في ولاية رئاسية جديدة. إذ يتزايد كل يوم عدد رعايا الولايات المتحدة من أصل كوبي، كما

(٩) أصدرت المحكمة العليا للولايات المتحدة في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ قرارا يعترف بسيادة كوبا على الإقليم المذكور.

هو الشأن بالنسبة لعدد مواطني ذلك البلد الآخرين، المقتنعين بضرورة إنهاء السياسة المريضة والهجومية المعادية لكوبا، والتي تتبعها تلك الزمرة الفاشية المصاحبة للإدارة الجمهورية الحالية، وبإمكان هؤلاء المواطنين التعبير عن عدم رضاهم يوم الانتخاب .

ويشكل التقرير المقدم والتدابير المعتمدة برنامجا سافرا يهدف إلى القضاء على العملية الثورية وإعادة استعمار كوبا، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

٢ - تجاوز الحظر للولاية الإقليمية

اتسمت سياسة الحظر التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، منذ المراحل الأولى بتطبيقها، بتجاوزها الواضح للولاية الإقليمية وشكلت سياسة الإبادة الجماعية هذه على مدار ٤٥ سنة انتهاكا مستمرا لمبادئ القانون الدولي النافذه، ولا سيما حقوق الأمم السيادية في أن تقيم علاقات اقتصادية وتجارية ومالية دون تدخل خارجي.

ويتجلى الطابع اللاأخلاقي والمغالط لادعاء حكومات الولايات المتحدة المتعاقبة بأن الحصار مسألة ثنائية بين البلدين عند تحليل أحكام قانون ترويتشلي وقانون هيلمز - بيرتون، وكذا الأحكام الأخرى التي سبقتها والتي يشكل تطبيقها دائما خرقا لسيادة أمم أخرى^(١٠).

وتكفي الإشارة إلى أنه في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٦١، ورد في مذكرة موجهة إلى الرئيس كينيدي من مستشاره في شؤون كوبا، ريتشارد غودوين، ما يلي: "سوف نشدد مراقبتنا للتجارة الكوبية مع بلدان أخرى ولا سيما الشركات الفرعية التابعة للولايات المتحدة في البلدان الأخرى؛ ثم نستعمل أساليب غير رسمية لمحاولة تحويل هذه التجارة على نحو يجرم كوبا من أسواق ومصادر الإمداد"^(١١).

لقد نفذت حكومة الولايات المتحدة آنذاك، كما تفعل الآن، تشريعاتها الخاصة على نحو يتجاوز الولاية الإقليمية وأظهرت اضطهادا شرسا حيال الشركات أو المؤسسات التجارية والمالية التي أقامت علاقات اقتصادية أو تجارية أو مالية مع كوبا أو كان لديها مجرد نية فعل ذلك.

لقد أثرت هذه التدابير في جميع قطاعات الحياة الاقتصادية في البلد. وتوجد أمثلة كافية تثبت ذلك. وفيما يلي بعض الأمثلة حديثة العهد:

(١٠) تقرير الأمين العام بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا (A/58/287)، ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣.

(١١) وزارة الخارجية: علاقات الولايات المتحدة الخارجية، المجلد العاشر، ١٩٩٧، الصفحتان ٦٤٥ و ٦٤٦.

- تعليق استيراد لقاح رباعي للتحصين الحيواني تورده شركة Intervet-Holand الهولندية لكوبا بعد أن أعلنت حكومة الولايات المتحدة الشركة المذكورة بالمخاطرة التي تتعرض لها جراء بيع منتجها لكوبا. ويحوي اللقاح حوالي ١٠ في المائة أو أكثر من أحد مولدات المضادات يجري إنتاجه في الولايات المتحدة. وقد أبلغ مدير الشركة بأنها ستتعرض، في حالة مواصلة عمليات البيع، لغرامة باهظة، أو ربما وصل الأمر إلى حد إغلاق فرعهم في الولايات المتحدة.

- وفي ٢٠٠٢^(١٢)، قدمت شكاوى ضد فرع شركة Xerox في زيوريخ، عندما رفضت أن تجدد عقد تأجير آلة استنساخ للسفارة الكويتية في سويسرا. وتكرر مثال آخر مثير للسخرية على أنظمة الحصار التي تتجاوز الولاية الإقليمية، وذلك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، لكن هذه المرة في أسونسيون، باراغواي. إذ بعد تقديم جميع التفاصيل المتعلقة بشراء آلة الاستنساخ من طراز زيروكس، عاد ممثلو الشركة المذكورة وأعلموا سفارة كوبا في أسونسيون أنها لا تستطيع بيعها بسبب الحظر الناشئ عن الحصار.

وفي ضوء هذا الرفض، توجهت السفارة الكويتية إلى إدارة شركة Ricoh لإجراء عملية الشراء. ومرة ثانية أحبطت محاولتها بسبب رفض هذه الشركة بيع آلة الاستنساخ استنادا إلى الحظر الناشئ عن الحصار.

إذا كان المثال السابق من قبيل الأمور السخيفة، فإن ما حدث في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٤ في أيرلندا يفوق الوصف. ففي ذلك التاريخ رفضت شركة Hitachi Printing Solutions Europe بيع مجرد خرطوشة لآلة طابعة للسفارة الكويتية في ذلك البلد محتجة بأنها فرع لشركة من شركات الولايات المتحدة، وهو ما يمنعها من أن تبيع لكوبا ذلك الصنف.

أعلنت الشركة الكندية Brentag Canada Inc أنها لن تتمكن بدءا من ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ توريد المنتجات الكيميائية إلى كوبا، وذلك بعد أن اشترتها شركة Bain Capital U.S.A التابعة للولايات المتحدة، التي ادعت أن مقتضيات قانون هيلمز بيرتون تنص على وقف جميع مبيعات منتجات الشركة إلى كوبا. وكان منتج أبابيت (Abapet) من بين المنتجات الكيميائية التي شملها هذا التدبير، وهو مستحلب تستعمله شركة Cuba Petroleo (CUPET) من أجل تخفيف النفط المستخرج من الحقول الموجودة في البلاد، والتي كما

(١٢) تقرير الأمين العام بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، A/57/264، ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

يعرف الجميع، تحوي نسبة عالية من الكبريت. وتجدر الإشارة إلى أن شركة CUPET كانت تشتري سنويا زهاء ٢٧٠ طنا متريا من هذا المنتج.

ومنعت شركة Harbison Walker Refractories التابعة للولايات المتحدة، بعد أن اشترت شركة Refractorios Mexicanos، وهي شركة مكسيكية كانت تورد لكوبا الآجر المقاوم للحرارة المستعمل في الأفران الإسمنتية، توريد أي نوع من المواد المقاومة للحرارة للشركات الكوبية العاملة في ذلك القطاع، وهو ما اقتضى البحث عن تلك المواد في أسواق أخرى مع ما يترتب عن ذلك من خسارة مالية.

وخلال عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، واصل النظام المصري الوطني جهوده، دون جدوى حتى الآن، من أجل اقتناء قطع الغيار لإصلاح ٩٠ جهازا آليا لصرف النقود تم شراؤها عام ١٩٩٧ من الشركة الفرنسية Bull.

وقبل ٧ سنوات، جرى، في إطار برنامج يستهدف تحديث القطاع المصرفي الكوبي، الاتفاق مع هذه الشركة من أجل شراء ما يزيد على ٤٠٠ جهاز آلي لصرف النقود، تسهل للسكان سحب النقود من أرصدة رواتبهم ومعاشاتهم التقاعدية وغيرها من الخدمات. لكن لم يتم شراء سوى ٩٠ جهازا مقابل مبلغ قيمته حوالي ٩ ملايين فرنك فرنسي، ذلك أن شركة Bull باعت المنشأة المصنعة للأجهزة الآلية لصرف النقود إلى شركة Diebold التابعة للولايات المتحدة التي منعت أي مبيعات أخرى لكوبا.

كان مركز بحوث الأوزون، التابع للمركز الوطني للبحوث العلمية، يحتاج إلى اقتناء قارئ للصفائح المصغرة تصنعه شركة Molecular Devices (الأجهزة الجزئية) التابعة للولايات المتحدة وتبلغ قيمته ٢٧ ألف دولار. وبالنظر إلى استحالة طلب الجهاز مباشرة من الشركة المذكورة، تقرر اقتناؤه من شركة Radox البريطانية، رغم زيادة في الثمن بنسبة ٢٥ في المائة. لم يكن من الممكن إتمام الصفقة لأن وكيل الشركة المذكورة في كوبا أوضح أنه لا يمكنه القيام بالوساطة بسبب الحصار، حيث أن حكومة الولايات المتحدة اقتضت منه ذكر وجهة البضاعة.

حسب المذكور في هذا التقرير، أعلن وزير خزانة الولايات المتحدة في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤ من ميامي أن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية "ضبط وأغلق ١٠ مؤسسات ثبت لها أنها من ممتلكات حكومة كوبا أو مواطنين كوبيين أو تخضع لسيطرتهم. وهي تشمل كيانات منظمة كائنة في الأرجنتين وجزر البهاما وشيلي وكندا وهولندا وبريطانيا" ويعود سبب هذا الإغلاق، حسب ما ذكره مكتب مراقبة الأصول الأجنبية إلى

أن هذه الكيانات خرقت الجزاءات المفروضة بالحصار عندما استعملت شبكة الإنترنت لأغراض الإعلان عن سفريات سياحية إلى كوبا لبيعها لمواطني الولايات المتحدة.

وكمثال على ذلك، جمدت حكومة الولايات المتحدة أصول شركة Hola Sun وHolidays Limited، الكائن مقرها الرئيسي في كندا، لأنها ”روحت سفريات غير قانونية إلى كوبا لمواطني الولايات المتحدة“. إن هذا القرار ”يجمد جميع أصول“ الشركة التي يجوزها أشخاص يخضعون للولاية القضائية للولايات المتحدة، كما أنه يمنع كل شخص يخضع للولاية المذكورة من إبرام أي صفقة مع هذه الشركة دون إذن مسبق من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

وكان تبرير اتخاذ هذه التدابير أن موظفي الولايات المتحدة أوقفوا بعض المسافرين الذين اشترى تذاكرهم من الشركة المذكورة دون الحصول على الترخيص اللازم.

وتلقت الشركة الكوبية Universo، كنتيجة أخرى مباشرة لهذه التدابير، مكالمة هاتفية من الشركة السويدية Netgiro، المكلفة برصد وتنفيذ العمليات التجارية الإلكترونية لشركة Cubanacan، تعلمها أنه نتيجة لإدراج الشركة المذكورة في ”القائمة السوداء“ لدى وزارة خزانة الولايات المتحدة، فإنها تنهي من جانب واحد العقود المبرمة مع Cubanacan وتحتجز أرصدها لتغطية مطالبات محتملة من الغير.

وكدليل على أثر الحصار الذي يتجاوز الولاية الإقليمية، خسرت شركة Acinox Inc عدداً من زبائنها الذين يتلقون صادرات الصلب الكربوني بسبب القيود التي وضعت على التجارة مع الشركات الكوبية. ونفس الشيء حدث مع الزبائن الذين كانوا يشترون الصلب الكوبي غير القابل للتأكسد بسبب منع استيراد أي بضاعة تحوي كليا أو جزئيا عنصرا تم صناعته باستعمال النيكل الكوبي.

اشترى مصرف استثماري تابع للولايات المتحدة شركة Brake Bros، ومعها أيضا شركتي Carigel و CES، وهي شركات تشتري بشكل دائم الكركند وذيول الكركند الكوبي الكامل المطهوه مسبقا. ونتيجة لذلك، تلقت الشركة المذكورة تعليمات بأن تحذف من قائمة منتجاتها المواد ذات المصدر الكوبي. وقد نشأ عن هذا الوضع خسارة للاقتصاد الكوبي قدرها نصف مليون دولار.

في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٤، أتهم دونيس كولمان، القنصل العام للولايات المتحدة في برمودا، في مقابلة عبر محطة تلفزيون VSB، حكومة برمودا بتشجيع العلاقات الاقتصادية مع كوبا وأوضح أن هذا من شأنه الإضرار بعلاقاتها مع بلده. وجاء تهديد الولايات المتحدة عقب إقامة رحلات جوية تأجيرية منتظمة بين كوبا وبرمودا، ومن ثم الافتراض بأن مثل

تلك الرحلات الجوية قد تمكن مواطني الولايات المتحدة من خرق أنظمة الحصار. في هذه الحالة، نجد حكومة أجنبية تتعرض للتهديد المباشر والصريح لأنها أقامت علاقات تجارية مع حكومة أخرى، لمجرد الافتراض بأن الاتفاقات المبرمة بين الشركتين المعنيتين قد تؤدي إلى ارتفاع عدد الأسفار التي يقوم بها مواطنو الولايات المتحدة إلى كوبا.

في أوائل ٢٠٠٤، شهدت شركة Eleka الكوبية لتصنيع الموصلات الكهربائية، هبوطاً حاداً في إمداداتها من البولي إيثيلين شديد الكثافة (HDPE)، وهي مادة مستعملة لعزل كوابل الهاتف. وكان هذا الوضع بمثابة تهديد لإتمام عقد مهم مع شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية الكوبية (ETESKA). وتوصلت شركة Eleka من خلال شبكة الإنترنت، إلى بعض خصائص البولي إيثيلين شديد الكثافة، تنتجها شركتا Equistar و Dow وتناسب احتياجات الإنتاج حسب لجنة الخبراء الخاصة بها. فاتصلت بالمسؤولين التنفيذيين في شركة Asesoría Especializada en Sistemas de Extrusión (AESE) التي لها إلمام بالميدان إضافة إلى كونها من موردي الشركة. وبدأ أولئك المسؤولون التنفيذيون الاتصال بمصادرهم الخاصة، بدءاً بشركة Equistar في الولايات المتحدة ثم بعد ذلك شركة CTS في كندا.

فيما يخص شركة Equistar، أعلن مديرها بعد دراسة الصفقة أنهم غير مهتمين بتوريد المادة الخام المذكورة رغم أن التبادل الأولي للمعلومات مع الوسيط كان يجري على ما يرام. بل والأغرب من ذلك، رفضت الشركة الكندية CTS أيضاً توريد البولي إيثيلين شديد الكثافة، متذرة بأنه ينبغي شراء تلك المواد من Equistar. ومن الواضح أن الشركتين قررتا عدم إتمام الصفقة عندما شكنا بأن كوبا قد تكون الوجهة الأخيرة لمنتجاتهما.

وحسب ما ورد أعلاه في هذا التقرير، فرض مجلس الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة أوائل أيار/مايو ٢٠٠٤ غرامة مبلغها ١٠٠ مليون دولار على أكبر مؤسسة مالية في سويسرا، وهي UBS AG، لأنها حرقت الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة ضد كوبا والجمهورية العربية الليبية وجمهورية إيران الإسلامية ويوغوسلافيا؛ واتهم المصرف السويسري بإرسال الدولارات إلى هذه البلدان في الوقت الذي يعمل فيه على تشغيل مركز للأعمال في مقره في زيوريخ في ظل عقد مع مجلس الاحتياطي الاتحادي.

لكن، ماذا وراء فرض الغرامة على المصرف السويسري؟ إن حكومة الولايات المتحدة، إذ تلجأ إلى أكثر الأساليب التواء ودهاء ونفاقاً يمكن تصورها، تحاول أن تمنع كوبا من أن تودع في مصارف أجنبية الدولارات التي تجنيها من مبيعات التجزئة النقدية ومن الأنشطة المرتبطة بالسياحة وغيرها من الخدمات التجارية. وبهذه الطريقة، لن تتمكن كوبا من استعمال تلك الدولارات في شراء الأدوية أو الأغذية ولا في استيراد الإمدادات اللازمة

مخالاتها التي يشتري منها السكان احتياجاتهم. من فيهم أولئك الذين يتلقون تحويلات من أقارب يقيمون في الولايات المتحدة.

وباستخدام هذه الحيلة الماكرة، تضغط حكومة الولايات المتحدة على المصارف الأجنبية كي لا تقبل من كوبا الأرصدة التي جنتها بصفة قانونية ونزيهة تماما. وهي، إضافة إلى ذلك، تروج للإعلان في صحافة المافيا الإرهابية في ميامي من أجل الادعاء المشين بأن الأموال المذكورة قد تكون مرتبطة بنشاطات من قبيل غسل الأموال والاتجار بالمخدرات، علما بأن السلطات الكوبية تتصدى بقوة لمثل هذه النشاطات.

وحسب ما ورد في التقرير الذي قدمته كوبا إلى الأمين العام عام ٢٠٠٣^(١٠)، بات جهاز الصحة العامة في كوبا عاجزا عن شراء مصادر نظائر الإيريديوم - ١٩٢ المشعة المستخدمة في علاج الأورام السرطانية بالأشعة لأن شركة Varian Medical Systems اشترت نشاط شركة MDS Nordion الكندية في مجال العلاج الإشعاعي الموضوعي، وهي الشركة التي كانت تورد معدات العلاج الإشعاعي الموضوعي في السابق إلى كوبا. والحالة هذه، جرى البحث عن بدائل لشراء معدات العلاج الإشعاعي الموضوعي في أوروبا، وتم شراء أحد الأجهزة من الشركة الهولندية Nucletron. وبعد إتمام الصفقة، صرحت إدارة الشركة أنها لا تستطيع تسليم الحاسوب المتصل بالجهاز المذكور لأنه مصنع بالولايات المتحدة ولأن تصديره إلى كوبا محظور.

لقد كانت سياسة الحصار ولا تزال انتهاكا للقانون الدولي ولأبسط معايير التجارة الحرة. لقد حاولت الولايات المتحدة ولا تزال تحاول، الآن أكثر من أي وقت مضى ضم العالم إليها في سياسة الإبادة الجماعية التي تتبعها. ولعل الوقائع التي تم سردها في هذا الفصل توضح إلى أي حد غير عقلائي وسخيف قد يصل تطبيق تدابير الحصار في تجاوزها للولاية الإقليمية.

٣ - التأثير الحادث في الصحة

منذ انتصار الثورة في كوبا، والنظام الصحي الوطني يتصدر أولويات أهداف سياسة الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

وتتعرض الجهود التي تبذلها الحكومة الكوبية لإقامة نظام للرعاية الصحية يكون حرا وفي متناول الجميع، وأكثر حداثة وكفاءة للتهديد باستمرار بسبب القيود المفروضة على شراء اللوازم والتكنولوجيات الطبية التي منشؤها الولايات المتحدة، ولا تتوفر مثيلاتها في حالات عديدة، في العالم. ويضاف إلى ذلك، العائق المتمثل في القدرة على الحصول على

المعلومات العلمية والطبية، ورفض إصدار تأشيرات دخول تسمح للعلماء الكوبيين المشاركة في المؤتمرات والأحداث التي تعقد في الولايات المتحدة وعدم السماح لعلماء الولايات المتحدة بالسفر إلى كوبا لأسباب مشاهمة.

ولم يكن من الممكن الحفاظ على مؤشرات العناية بالمرضى، بل حتى إدخال تحسينات عليها إلا بالجهود الهائلة والعمل المتفاني، والتدريب العلمي للعاملين الكوبيين في مجال الصحة.

ويقدم هذا الفرع وصفا للحالات التي حدثت مؤخرا وتتجلى فيها نتائج هذه السياسة اللإنسانية الرامية إلى الإبادة الجماعية.

تعتبر رعاية الأطفال المصابين بالسرطان أحد أكثر المجالات تأثراً بتدابير الحظر. فقد تأثر شراء مبطئات نمو الخلايا، التي تعد حيوية لبقاء هؤلاء الأطفال على قيد الحياة، تأثراً خطيراً، وذلك لأن الشركات المتعددة الجنسيات التابعة للولايات المتحدة قد اشترت المختبرات الصيدلانية التي كان لها عقود بيع مع كوبا. وإن الصعوبات المرتبطة بشراء نظائر 1-125 لمعالجة الأطفال المصابين بسرطان العين يوضح هذه المشكلة. ففي مواجهة ندرة عقاقير مبطئات نمو الخلايا كان النظام الصحي الكوبي، يضطر في بعض الأحيان إلى إرسال المرضى إلى الخارج لمعالجتهم، مما يكبدهم نفقات مالية ضخمة تسبب مشاكل لأفراد عائلاتهم.

وثمة مشكلة أخرى تؤثر في مرضى السرطان وهي الافتقار إلى الأطراف الاصطناعية العظمية لتحل محل الأطراف المبتورة نتيجة الأورام. فعندما ينتهي العلاج الكيميائي المباشر لمعالجة أورام العظم مثلاً، ويستجيب المريض بشكل جيد، يمكن إجراء جراحة متحفظة، تشمل إزالة العظم المصاب، وترك الطرف كما هو. إلا أن الأطباء الكوبيين لا يستطيعون القيام بمثل هذه العمليات بسب استحالة الحصول على ما يدعى بالأطراف القابلة للتمدد. وهذه الأطراف يزداد حجمها عندما ينمو الطفل، مما يعني أنه يمكن للمرضى الاحتفاظ بأطرافهم باستخدام أطراف داخلية، لتفادي الضرر العاطفي والنفسي المرتبط بعملية البتر، وخاصة عند المراهقين.

وتُطلب هذه الأجهزة كل على حدة، ويجب أن تكون جاهزة عند إجراء العملية. إلا أنه نظراً لعدم إمكانية شرائها من الولايات المتحدة، فمن الصعوبة بمكان الحصول عليها في الوقت المناسب. وثمة مشكلة أخرى في مجال الرعاية الصحية تتمثل في عدم التمكن من إصلاح بعض المعدات الطبية المصنّعة في الولايات المتحدة التي توقفت عن العمل بسبب الافتقار إلى قطع الغيار. وتنطبق هذه الحالة على عدد من أجهزة الأشعة السينية، التي تفتقر

إلى بعض القطع الأساسية. وقد منعت وزارة التجارة في الولايات المتحدة معونة بيكر الدولية الكندية من بيع هذه القطع إلى كوبا لأن ٢٧ في المائة من مكوناتها مصنعة في الولايات المتحدة.

أما في ما يتعلق بالمختبرات السريرية والميكروبيولوجية التشخيصية والأعمال الأخرى المشابهة، فلا يزال تأثير الحظر ملموسا وهو في ازدياد وذلك لأن الحصة الرئيسية في تصنيع معدات التشخيص والكاشفات (٧٠ في المائة) هي من نصيب شركات الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، لا تسمح شركات Beckman-Coulter، و Dade-Behring و Abbot و Bayer، ببيع تكنولوجياها إلى كوبا، التي يعتبر بعضها فريدا من نوعه في العالم. وعليه، يجب استيراد اللوازم الضرورية لأعمال المختبرات السريرية من السوق الأوروبي بسعر أعلى بكثير.

وثمة مثال عن هذه الظاهرة حدث مؤخرا يشمل شركة Oxiod الانكليزية، المورد للكاشفات المخبرية والمستنبتات التي أصبح صاحب الأسهم الرئيسية فيها شركة ذات مصالح للولايات المتحدة. ومن خلال موزعها في كوبا، طُلب إلى Oxiod أن تقدم أسعارا وفق السوق الحالية لمجموعة من الكاشفات التي يحتاجها النظام الصحي الكوبي. وردت سلبا على الطلب، وأفادت أنها لا تستطيع أن تورد الكاشفات بسبب القيود التي يفرضها الحظر، رغم أنها كانت تورد حتى تلك اللحظة، المنتجات بدون صعوبة.

ووجهت مشاكل في الحصول على أجهزة تشخيص للكشف عن عدد من الأمراض الناشئة من قبيل ما يلي:

- لم يتمكن معهد بيدرو كوري للطب الاستوائي من الحصول على مجموعة نظام ThermoScript RT-PCR، الذي يستخدم للكشف عن الفيروس المسبب للمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس) من شركة Invitrogen التابعة للولايات المتحدة.
- إن القيود التي فرضها مركز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض والوقاية منها في أتلانتا، بالاقتران مع رفض المختبرات التي تملكها شركات Focus Technologies و PANBIO التابعة للولايات المتحدة لتوريد مجموعات تشخيصية للكشف عن الأجسام المضادة IgM و HgG، جعل من الصعب الكشف عن التهاب الدماغ المتسبب عن فيروس غرب نهر النيل أو انفلونزا الطيور.

ولا تزال جميع البرامج التي يطلق عليها برامج التكنولوجيا المتقدمة، مثل البرامج التي تنطوي على عمليات الزرع، وجراحة القلب والأوعية، والكلية، تتأثر على نحو خطير وذلك لأن العديد من مكونات المعدات مصنعة في الولايات المتحدة. ويتطلب شراء هذه المعدات

إذنا من سلطات ذلك البلد، التي إما لا تمنحها أو توخرها. ولهذا تأثير خطير في المرضى الذين يتلقون رعاية في إطار هذه البرامج.

إن أحدث المضادات الحيوية والعقاقير الأخرى مثل Prostin (وهو عامل يحافظ مؤقتاً على نفاذية الشريان إلى حين إجراء جراحة تصحيحية أو ملطفة للأطفال الرضع الحديثي الولادة من ذوي العيوب القلبية الخلقية، والذين تتوقف حياتهم على هذه المعالجة) يجب شراؤها بأسعار أعلى من الأسواق الأبعد مسافة.

كما لا يحق للأطفال الكوبيين الاستفادة من أجهزة استنشاق جديدة لأزمات الربو، بسبب قيام حكومة الولايات المتحدة بحرامهم من هذا الحق.

وتزداد كلفة المنشورات العلمية بسبب الاضطرار لشراؤها من بلدان ثالثة (فعلى سبيل المثال، يجب شراء مجلة *Current Contents*، وهي مجلة تنشر أسبوعياً وتضم المحتويات الرئيسية للمجلات العلمية الصادرة في الولايات المتحدة، من بلد ثالث بسعر أعلى. وينطبق هذا على مجلة *Annals of Tropical Medicine and Parasitology*، التي يقل مبلغ الاشتراك السنوي فيها من الولايات المتحدة ٢٧٥ دولاراً عما يجب أن تدفعه كوبا إلى البلد الثالث.

ويتعاون صندوق التعليم من أجل نزع السلاح، وهو منظمة غير حكومية مع كوبا في إرسال معونة إنسانية لمستشفيات الأطفال، وينظم زيارات تقوم بها وفود طبية إلى الجزيرة لتبادل الآراء مع نظرائهم الكوبيين في تلك المستشفيات. وقدم الصندوق طلباً للسماح له بأن يلقي الزوار محاضرات أو يقومون بتدريب الأطباء الكوبيين. لكن الطلب رُفض.

وحكمت سلطات وزارة الخزانة في الولايات المتحدة بأن هذه الأعمال لا تفيد الشعب الكوبي بشكل مباشر، وأن المحاضرات والتدريب تعتبر تصديراً للخدمات إلى بلدنا.

ويقوم صندوق الأمم المتحدة العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا بتمويل برنامج تعاون مع كوبا يدعو إلى الحصول على عقاقير مضادة للفيروسات الارتجاجية للمرضى في كوبا المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأوضح الصندوق العالمي أنه سيتم شراء هذه العقاقير عن طريق منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والمؤسسة الإنمائية الدولية، على أساس الأسعار التفضيلية التي تحصل عليها هاتان المنظمتان.

إلا أن شركة Abbot التابعة للولايات المتحدة، رفضت توريد المنتجات اللازمة لعلاج المرضى (ritonavir و lopinavir+ritonavir)، زاعمة أنه بسبب الحظر الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة، فإن حكومتها لن تأذن بتزويد كوبا بهذين المنتجين. ونتيجة لذلك،

يجب شراء العقارين اللذين يكلفان ٤٩ ٧٠٠ دولار إذا ما اشترى من شركة Abbot، من بلد آخر بمبلغ ٢٨٠ ٤٠٠ دولار، أي ستة أضعاف المبلغ تقريبا إذا ما اشترى من شركة Abbot.

وقد حرمت المنظمة غير الحكومية "التحالف الدولي" في تكساس، التي ترسل شحنات من المعونة الإنسانية إلى النظام الصحي الحكومي في كوبا، من حقها في إرسال شحنة من المعدات واللوازم الطبية إلى الجزيرة التي تشكل ضرورة قصوى للمستشفيات الكوبية. وورد في الرخصة منع صريح لشحنة الأدوات الجراحية ومعدات التعقيم، ومعدات الأشعة السينية وجهاز ميكروهمياتو كريت للطرد الذاتي.

وقد حيل دون مشاركة المسؤولين والعلماء الكوبيين في الاجتماعات والمناسبات الدولية المنعقدة في الولايات المتحدة على نحو متكرر وذلك بعدم منحهم تأشيرات الدخول. وهكذا كانت حالة الدكتورة ماريا ألفونسو فالديس، التي كانت ستشارك في دورة تدريبية في إل باسو بتكساس، نظمتها منظمة الصحة للبلدان الأمريكية حول موضوع سلامة الدم.

وفي رسالة رسمية مؤرخة ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٤، أبلغ مكتب المنظمة سفارة الصحة العامة في هافانا إلغاء الدورة التدريبية. والسبب الداعي للإلغاء أن حكومة الولايات المتحدة لا تمنح تأشيرات دخول إلى أشخاص يحملون الجنسية الكوبية ليتم تدريبهم في الولايات المتحدة.

وأثر الحظر أيضا في مشاركة علماء الولايات المتحدة في مناسبات تعقد في كوبا. فعلى سبيل المثال، عقدت الندوة الدولية الثالثة حول الغيبوبة المرضية والوفاة خلال الفترة من ٩ إلى ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٤ في هافانا. ولم تسمح حكومة الولايات المتحدة لوفدها، الذي يشكل ٤٠ في المائة من المشاركين والمؤلف من ٧٠ عالما تقريبا بالسفر إلى الجزيرة.

وبعد سبع سنوات من التحقيقات والإدانة في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ بإحدى وعشرين تهمة تتعلق بانتهاك الحظر ضد كوبا، حكم على المواطن الكندي، جيمس سابرالي، في محاكمة جديدة انتهت في شباط/فبراير ٢٠٠٤، بعد تسوية اعترف فيها بأنه مذنب، بالحبس لمدة سنة تحت الاختبار وغرامة قدرها ١٠ ٠٠٠ دولار.

هل قام السيد سابرالي ببيع منتجات تتضمن أسراراً استراتيجية من أسرار الولايات المتحدة التي قد تعرض الأمن الوطني للبلد للخطر؟ لا. إن الأسباب الداعية لهذه المحاكمة الطويلة، التي كان من الممكن أن يواجه السيد سابرالي فيها حكما بالسجن مدى الحياة وغرامة قدرها ١٩ مليون دولار، رغم أن ذلك قد يبدو غريبا، تتضمن بيع مادة الراتينغ إلى كوبا التي تستخدم لتنقية مياه الشرب التي يستهلكها السكان مباشرة.

إن طابع الإبادة الجماعية والطابع الإجرامي اللذين يسمان هذه التدابير يعود إلى سياسة الولايات المتحدة العنيدة الرامية إلى سحق الشعب الكوبي عن طريق الجوع والمرض. وقد استنكرت كوبا، وستظل تستنكر في جميع المحافل الدولية ما تحدثه تلك السياسات من آثار في نظام الصحة العام لديها.

٤ - الأضرار التي لحقت بقطاعات التعليم والثقافة والرياضة والتبادل الأكاديمي والعلمي بين شعبي كوبا والولايات المتحدة

ما برح تأثير الحظر في القطاعات العلمية والثقافية والرياضية والأكاديمية المفروض على كوبا منذ ٤٥ عاماً، كبيراً. وكان لتكثيف السياسة ذات الصلة خلال العقد الماضي أثر كبير في تطورها، وأدى إلى حرمان شعبي الولايات المتحدة وكوبا من إمكانية استمرار تدفق التبادل في تلك المجالات.

وتتبع بعض الصعوبات الرئيسية التي تواجهها هذه القطاعات نتيجة الحظر من عدم السماح بالوصول إلى أسواق السلع والخدمات في الولايات المتحدة لشراء المستلزمات اللازمة للعمل المبدع والتعليم؛ ومنع الفنانين الكوبيين من توقيع عقود تجارية للعمل في الولايات المتحدة، والحصول على أجور لقاء العروض التي يقدمونها؛ وحرمان المبدعين الكوبيين من التمتع بحقوق الملكية الفكرية؛ والقيود المفروضة على حرية السفر من خلال الحظر وتهديد مواطني الولايات المتحدة الذي يرغبون في زيارة كوبا؛ ورفض منح تأشيرات إلى العلماء والفنانين والرياضيين والمعلمين وشخصيات كوبية أخرى.

ففي القطاع التعليمي، لم يطرأ تغيير على التأثيرات التي أشير إليها في التقرير الذي أرسلته كوبا إلى الأمين العام في العام الماضي^(١٠). وهذا هو شأن توريد أقلام الرصاص والدفاتر والأوراق للاستخدام العام في التعليم، التي بلغت نسبتها ٦٠ في المائة فقط مما اشتراه البلد في عام ١٩٨٩. ورغم بذل جهود رئيسية، لم يُطبع سوى ٥٠ في المائة من المناهج المدرسية المطلوبة والبيولوجيا التكميلية.

بالإضافة إلى ذلك، تضطر كوبا إلى دفع معدلات عالية من الفوائد على الائتمانات التجارية التي تحصل عليها، مما يرفع كلفة السلع والخدمات التي يتم شراؤها للنظام التعليمي الكوبي، بحيث يتعين على كوبا أن تدفع أسعاراً أعلى من الأسعار الدولية بما نسبته ٢٥ إلى ٣٠ في المائة. علاوة على ذلك، ونظراً لأن كوبا لا تستطيع الحصول على مواد تعليمية من سوق الولايات المتحدة، فيجب عليها أن تستوردها من أسواق أبعد مسافة، مما يضيف إلى تكاليف الشحن. ولتوضيح هذا الأمر، لا يحتاج المرء إلا إلى ذكر واردات المواد والموارد

للمدارس الكوبية المتعاقد عليها من أسواق بعيدة البالغة ١٩ مليون دولار، التي لو أمكن الحصول عليها من الولايات المتحدة، لأمكن تمويل شراء كميات أكبر من اللوازم المدرسية.

ومما يفاقم هذه الصعوبات تأثيرات قانون توريتشلي الخارجة عن الولاية الإقليمية، التي لا تستطيع بسببها السفن التي تشحن هذه السلع من الأسواق الآسيوية أن ترسو في الموانئ الكوبية. لذلك تفرغ السفن حمولتها في الحاويات في مستودعات في بلد ثالث قريب من كوبا ليعاد شحنها لاحقاً إلى هافانا، الأمر الذي يضيف مبلغاً متوسطاً قدره ٥٠٠ دولار لكل حاوية كأجور شحن بحرية، وتحدث تأخيرات كبيرة في تسليم السلع.

وثمة مثال واضح على الآثار المباشرة التي يتعرض لها نظام التعليم ما حدث في مطلع عام ٢٠٠٤، عندما تأخر، للأسباب المذكورة أعلاه، إنتاج الزي الرسمي المدرسي لأكثر من شهر، مما استتبع تأخيراً في تزويد تلاميذ المدارس به والآخر الذي تعرض له العمال في ٤٤ من المصانع التي ظلت مغلقة خلال ذلك الموسم.

ويتزامن مع هذه القيود، الأثر المتنامي للحظر على رعاية الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة. فرغم الجهود التي تبذلها الدولة الكوبية لتوفير الرعاية لهؤلاء الأطفال، أسفرت المضايقات الموجهة من الولايات المتحدة إلى كوبا عن نقص كبير في الموارد العلاجية الطبية لإعادة التأهيل الجسدي للأطفال ذوي الإعاقات النفسية الحركية، بدءاً من المراحل المبكرة جداً، نظراً لأهمية الكشف المبكر عن مدى توقع حدوث مضاعفات أخرى، وفي بعض الحالات القضاء على العيب.

ويجدر ذكر حالة واحدة فقط، ففي مدرسة أبل سانتا ماريا الخاصة، حيث يكافح ١٥٠ طفلاً ضعيفاً أو من ذوي العاهات البصرية، القيود التي فرضتها عليهم الحياة، يعمل المعلمون والتلاميذ معاً في جهد خارق يتعلم من خلاله الأطفال القراءة والكتابة وتقدم لهم المعارف التي يحتاجونها والتي تفيدهم في حياتهم. ولبلوغ ذلك، يجب أن يكون لدى كل طفل آلة برايل، إلا أن ذلك غير ممكن رغم الجهود التي تبذلها الحكومة الكوبية، بسبب القيود المفروضة بسبب الحصار.

وكما ورد في التقرير الذي أرسلته كوبا إلى الأمين العام في العام الماضي، لا تزال الصعوبات المرتبطة بشراء هذه الأجهزة قائمة. إذ إن جهاز بركتر بريلر يكلف حالياً ما يقارب ٧٠٠ دولار في الولايات المتحدة. أما بسبب الحظر، فيتعين على كوبا أن تشتريه فقط من أسواق أخرى وبأسعار أعلى بكثير تصل إلى ١٠٠٠ دولار. ولا تزال الصعوبات التي تكتنف شراء ورق بريلون، اللازمة لهذا النوع من التعليم، مستمرة.

أما آثار الحصار في المجال الثقافي فهي واسعة أيضا، وازدادت في السنوات الأخيرة. إذ إن الحظر الاقتصادي على الثقافة لا يؤثر فحسب في الفنانين وفي أعمالهم الإبداعية، بل كذلك يمنعهم من الترويج للاستهلاك الثقافي والإنتاج التجاري للسلع والخدمات الثقافية الإبداعية وإثراء ذلك.

ومن الأمثلة الصارخة زيارة فرقة البالية الوطنية الكويتية إلى الولايات المتحدة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. إذ أرغمت هذه الفرقة الهامة والمعروفة دوليا على أداء عروض غير تجارية في أكثر من عشرين مدينة في الولايات المتحدة، مما أسفر عن حسارة بلغت ما يقرب من ٢٠٠ ألف دولار نتيجة فقدان الإيرادات التي كانت ستدفع مقابل إقامة تلك العروض. فقد كان الاتفاق على أن تقدم فرقة البالية عروضها في الولايات المتحدة مجانا، ولا يفهم هذا إلا في سياق الرغبة في نشر الثقافة الكويتية المميزة. إن قمع هذا التبادل ما هو إلا انتهاك للحقوق الثقافية لدى شعب الولايات المتحدة كذلك.

إن ارتفاع تكاليف المواد الدراسية المتخصصة بالنسبة إلى المدارس التي تعلم الفنون بجميع مظاهرها لهي مثال آخر على أثر الحظر. فقد وجدت الحكومة الكويتية هذا العام أنه من الضروري إتمام هذه المشتريات من الأسواق البعيدة بمبلغ ٢,٤ مليون دولار، مما يعني زيادة في التكاليف تقدر بمائة ألف دولار لأجور الشحن، بالمقارنة مع تكاليف نقل المواد ذاتها في حالة استيرادها من الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تأثر النظام الوطني للمكتبات العامة تأثرا بالغا بسبب الحظر. إذ إن هذا النظام، الذي يضم ٣٩٢ مكتبة منتشرة في أنحاء الإقليم الوطني، في المدن والبلدات والقرى والأحياء وفي مزارع السكر وفي المناطق الجبلية والبعيدة، يقدم خدمات إلى الطلاب على جميع مستوياتهم التعليمية، بدءا من المدرسة الابتدائية وحتى الجامعة والمدارس الفنية، وإلى المتقاعدين وربات البيوت، وبمعنى آخر، إلى السكان جميعهم. وتشمل أنشطة المكتبات الرئيسية إقامة حلقات عمل أدبية، وتنظيم دوائر للقراءة في المدارس، وتلبية احتياجات الطلاب في البلديات والبلدات، وتقديم أنشطة إرشادية في المناطق البعيدة عن المراكز الحضرية. ولهذا الغرض، فهي تضم مجموعة من الكتب لا حصر لها بما فيها الأعمال التي تمثل كلا من الأدب الوطني والعالمي.

وبالإضافة إلى تيسير حصول المجتمع المحلي بحرية على المعلومات والتدريب على القراءة، تعمل المكتبات بمثابة أماكن تجمع ثقافية تستند إلى أنشطة مختلفة تقوم بها بانتظام.

وللقيام بذلك، فهي تعتمد على علاقات العمل التي تطورها مع فنانيين مبدعين محليين ومن الخارج على حد سواء وكذلك مع شتى المنظمات والوكالات والمؤسسات.

إلا أنه رغم الجهود الكبيرة الرامية إلى تشجيع عادة القراءة في صفوف الشعب الكوبي، تأثرت المكتبات تأثراً سلبياً فيما يتعلق بشراء البرامجيات، التي لا يمكن الاستغناء عنها إذا تعين عليها أن تواصل عملها في مجالات التمثيل الرقمي، والنشر وعلم المعلومات. ومثال على ذلك الحظر المفروض على إمكانية الوصول إلى قوائم عناوين المواضيع عن طريق تصنيف Dewey الرقمي^(١٣).

ولو كان بالإمكان الحصول على المواد الضرورية من سوق الولايات المتحدة أو من الشركات التابعة لها في منطقة البحر الكاريبي أو في وسط أو جنوب أمريكا، لأمكن استعادة ٣ ٦٠٠ وثيقة سنوياً. أما اليوم، فلا يمكن مداولة حتى ٢٠ في المائة من هذه الكمية. وإعطاء فكرة واضحة عن المشكلة، يسوق الورق الرقراقي زنة ٣١ غرام، وهي مادة لا غنى عنها في استعادة الوثائق، وتعرف كذلك بالورق الياباني، في كوبا عن طريق شركات وسيطة بمبلغ قدره ٤٩٨,٧٧ دولار تقريباً مقابل اللفة الواحدة، أما إذا تم شراؤها من الولايات المتحدة فإن سعرها هو ٢٨٠ دولاراً.

ويواجه اكتساب تكنولوجيات جديدة للقراءة واستكمال أموال المكتبات والمجموعات، بسبب عدم إمكانية الوصول إلى سوق الكتب في الولايات المتحدة، عقبات رئيسية. ولا توجد أية إمكانية للوصول إلى قواعد بيانات أو إلى خدمات كتالوجات المكتبات على الإنترنت التي تعود إلى شركات تابعة للولايات المتحدة.

ونتيجة لعدم القدرة على عرض الأعمال من مجموعتنا في المتاحف الشقيقة في الولايات المتحدة والعكس، فإن الشعين محرومان من إمكانية التعرف على ما تمثله الفنون التشكيلية في كل بلد من البلدين. فعلى سبيل المثال، مُنع إدراج سبع أعمال كوبية في المعرض الدولي الذي أعده متحف الفنون الجميلة في هيوستن، الذي افتتح في حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

إن أهمية الاحتفاظ بتراث ملموس وبمجرد للارتقاء بالثقافة الوطنية والعالمية يقره نظام الأمم المتحدة. إلا أن الحظر جعل من المستحيل شراء مواد لترميم من الولايات المتحدة،

(١٣) نظام تصنيف بليوغرافي يستخدم في أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ مكتبة في أنحاء العالم، ويوفر طريقة منطقية لتنظيم كل مكون من مكونات مجموعات المكتبات.

مما أدى إلى زيادة في التكاليف وظهور عوائق إضافية في طريق المهام الرامية إلى حفظ التراث الوطني وترميمه.

علاوة على ذلك، فقد منعت وزارة الخزانة في الولايات المتحدة إصدار رخص لتقديم المساعدة والتعاون في المشاريع التي اقترحتها مؤسسات تابعة للولايات المتحدة من أجل حفظ التراث الثقافي للجزيرة. ووجدت المؤسسات الثقافية الكوبية الهامة نفسها عاجزة عن الحصول على مبلغ ٨٠.٠٠٠ دولار من صندوق الآثار العالمي^(١٤).

وتأثرت صناعة النشر الكوبية تأثراً كبيراً. وأحد الأمثلة الهامة في هذا المجال أنه عند دفع العائدات إلى الوكالة الأدبية لأمريكا اللاتينية من قبل دور النشر الأجنبية، بلغت الخسارة زهاء ٣٠ في المائة بسبب منع المؤسسات الكوبية من صرف شيكات أو الحصول على حوالات من خلال مصارف الولايات المتحدة أو المصارف الأجنبية الموجودة في الولايات المتحدة. وهذا يحتاج إلى اللجوء إلى خدمات المراسل في مصارف أخرى مما يزيد من تكاليف الصفقات.

ويرفض الناشر في الولايات المتحدة إقامة علاقات مع نظرائهم في الجزيرة، بسبب منعهم من توزيع الكتب الكوبية في سوق الولايات المتحدة، أو التفاوض على العائدات الناجمة عنها، بالإضافة إلى حظر الإجراءات التجارية الأخرى المتعلقة بعالم النشر.

بالإضافة إلى ذلك، تكبدت تجارة الكتب تكاليف إضافية قدرها ٥٠.٠٠٠ دولار بسبب استحالة تداول المجموعات والدفوعات من خلال مصارف الولايات المتحدة. وإن الحاجة إلى اللجوء إلى بلدان أبعد مسافة للحصول على مواد أولية وتكنولوجيا والحصول على اتصالات أدى إلى زيادة قدرها ٦٥.٠٠٠ دولار في تكاليف صناعة النشر.

وبغية شراء المواد الضرورية للحفاظ على صناعة السينما، كان من الضروري اللجوء إلى وسطاء وموردين من مناطق جغرافية أخرى، مما أدى إلى زيادة في تكاليف الواردات ذات الصلة. ويتم الحصول على مواد الصور السلبية الخام والمواد الكيميائية المخبرية واللوازم والمعدات باستمرار بتكاليف أعلى بتكثير مما لو تم شراؤها من سوق الولايات المتحدة.

إن استحالة تمكن المعهد الكوبي لفنون وصناعة السينما من شراء أفلام كوداك مباشرة يشكل عائقاً هاماً أمام الإنتاج الفني، ويحد من الخيارات التكنولوجية لإنتاج الأفلام الكوبية وتسويقها لاحقاً من قبل سلاسل السينما العالمية الرئيسية. ولا يستطيع المعهد

(١٤) منظمة تابعة للولايات المتحدة يقع مقرها في نيويورك وساعدت في الحفاظ على أكثر من ٤٣٠ عملاً تراثياً عالمياً في ٨٣ بلداً.

استخدام الرخصة التي تتيح استخدام نظام Dolby للصوت في الأفلام التي ينتجها رغم أن استخدامها يعتبر مطلباً أساسياً لأي موزع في العالم لكي يوافق على عرض أي فيلم على شاشة عريضة.

ويضاف إلى جميع هذه الآثار الاقتصادية المذكورة المتعلقة بقطاعي التعليم والثقافة للنية، التي تدعو إلى السخرية والغرابة، لاستخدام عدم منح تأشيرات وإلغاء الرخص للحد من أي نوع من التبادل بين الشعبين. وفيما يلي بعض الأمثلة على هذه السياسة:

- عدم منح تأشيرات دخول إلى أستاذي علم الاجتماع في جامعة أورينت، الدكتورة تامارا كاباييرو، والدكتور عمر غوزمان ليمكننا من المشاركة في المؤتمر الأول المعني بالجامعات - المجتمعات المحلية في بورتوريكو ومنطقة البحر الكاريبي، المنعقد في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير في الحرم الجامعي في هماكو وماياحوز التابع لجامعة بورتوريكو؛

- الحاجة إلى إلغاء الحلقة الدراسية العلمية العاشرة حول نوعية التعليم: تبادل الخبرات بين أساتذة كوبا وأمريكا الشمالية، التي كان من المزمع عقدها في شيكاغو من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، بحضور ١٠ أساتذة كوبيين اختارتهم رابطة المدرسين الوطنية في ٢٠ نيسان/أبريل، عندما لم ترد ردود بشأن طلبات تأشيرات الدخول؛

- عدم منح تأشيرة دخول إلى هيكتور لوبيز ساليناس، الباحث الفخري والأستاذ الفخري في كلية الهندسة الميكانيكية التابعة لمعهد خوسيه أنطونيو إتشيفاريا العالي للفنون التطبيقية الذي كان سيحضر مؤتمر الدراسات المحهرية والتحليل الدقيق الذي عقد خلال الفترة من ١ إلى ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣ في تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية.

- رفض منح السيد لويس غاراي إذنا بالسفر، وهو مواطن أرجنتيني مقيم في الولايات المتحدة، ومدير فرقة آلات الدق الموسيقية المؤلفة جميعها من موسيقيين من أمريكا اللاتينية تمت دعوتهم إلى مهرجان بيركوبا لعام ٢٠٠٤. وزعمت وزارة الخزانة أنهم لم يمتثلوا في طلبهم لقانون الحظر المفروض على كوبا؛

- عدم الرد على الطلب المقدم من السيد بنجامين تريهافت لتمديد الإذن الممنوح له بالسفر وزيارة الجزيرة بمناسبة الذكرى العاشرة لمشروع "أرسل بيانو إلى هافانا". الذي قام بالترويج له. ورغم حصوله على إذن لاحقاً بإرسال حاويتين من أجهزة البيانو، كهبة إلى المركز الوطني للمدارس الفنية، مُنع من إرسال حواسيب ولوازمها،

بما في ذلك طباعة، كجزء من وحدة عد كريات الدم الممنوحة إلى مستشفى مانويل
ماركيز لطب الأطفال؛

- إلغاء جولات فرقة أومارا بورتونديو، ومشروع الموسيقى الشعبية الكوبي " La Fabrik" وفرقة "Cubanisims" و كارلوس فاريللا المغني وكاتب الأغاني؛

- منع موسيقيين مشهورين مثل إبراهيم فرير ومانويل غالبان، وكتاب من أمثال ميغيل بارنيت وإدواردو هيراس ليون، وقادة فرق من أمثال لست فيلا إسبينا وغيرالدو شيجونا فالديس، وممثلات مثل فيرونیکا لين لوبيز، وقائمة طويلة جدا من الأشخاص البارزين في الثقافة الكوبية، من المشاركة في العروض والمهرجانات بالولايات المتحدة بسبب رفض طلبات حصولهم على تأشيرة دخول.

ومن أيار/مايو ٢٠٠٣ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٤، ظل ٥٣ شخصا يمثلون القطاع الثقافي بانتظار تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة، ورفضت طلبات ٢١٥ فنانا ومبدعا رفضا قاطعا.

وكما حدث في السنة الماضية، صُنّف الفنانون الكوبيون إلى فئتين في الحالات التي رفضت فيها التأشيرات: الفنانون الذين يدخلون في فئة المادة ٢١٤ (ب) من قانون الولايات المتحدة للهجرة والجنسية التي تخص الأشخاص الذين يعتبرون استنادا، إلى سلطات الولايات المتحدة، مهاجرين محتملين، وطبقت على خمسة طلبات؛ والمادة ٢١٢ (و) وهي الأكثر سخافة على الإطلاق، وتستخدم عندما يشكل مقدم الطلب "تهديدا لمصالح الولايات المتحدة" وطبقت على ٢١٠ من الفنانين الكوبيين.

ومن الواضح أن هذه السياسة تهدف أيضا إلى عدم تشجيع الترويج للفنانين الكوبيين في الدوائر الثقافية في الولايات المتحدة من قبل الوكلاء الثقافيين ومديري فرق الحفلات الموسيقية العاملين في ذلك البلد.

حتى تطوير التبادل الرياضي لم يسلم من الحظر والقيود. ففي الفترة الممتدة من أيار/مايو ٢٠٠٣ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٤، رُفض منح لتأشيرة دخول لواحد وعشرين من المسؤولين الرياضيين الكوبيين، كان أغلبهم ينوي تغطية أحداث واجتماعات مهمة في الولايات المتحدة.

لقد مُنع العديد من هؤلاء الأشخاص الذين يشغلون مناصب عالية في منظمات واتحادات دولية، من القيام بأدوارهم الهامة، وهو ما كان له تأثير سيء تجاوز حدود الرياضة الكوبية. من قبيل ما حدث للسيد سيرو بيريس إبرا، الذي لم يتمكن من حضور الاجتماع

التنفيذي والجمعية العامة للمنظمة الرياضية لأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، علما بأنه يشغل منصب نائب الرئيس فيها.

وبسبب القيود والمخالفات التي ارتكبت في منح التأشيرة لإداري كوبي وآخر روسي، وكلاهما عضوان في مكتب الاتحاد الدولي لمصارعة الهواة، والتي منعتهم من المشاركة في بطولة العالم المنظمة في نيويورك، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، قرر الاتحاد المذكور سحب ترشيح الولايات المتحدة لاستضافة كأس العالم عام ٢٠٠٤. هكذا إذن، تضر السياسة العمياء التي تتبعها إدارة الولايات المتحدة، إضرارا جسيما بمصالح الرياضيين في ذلك البلد.

وكان ذلك لا يكفي، تتضمن التدابير الجديدة التي فرضتها إدارة الولايات المتحدة ضد كوبا، إلغاء الرخصة العامة الممنوحة من أجل مشاركة رياضيي من الولايات المتحدة في المنافسات الخاصة بالهواة وشبه المحترفين، التي يجري تنظيمها في كوبا تحت رعاية أحد الاتحادات الدولية.

وتطال أيضا رعونة هذه السياسة الرياضيين المعوقين من الولايات المتحدة. ولعل أحد الأمثلة الأكثر دلالة في هذا الصدد هو ما حدث لأطباء وعدة رياضيين معوقين أعضاء في المجموعة التي لا تستهدف الربح المسماة رياضات الأفرقة العالمية، عندما منعتهم السلطات من السفر إلى كوبا في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وكان هؤلاء الرياضيون ينوون أن يحملوا معهم كراسي متحركة للمعوقين الكوبيين ومعدات للتعليم وأطراف اصطناعية مقدمة كمنحة لكوبيين آخرين معاقين.

ولا يتوقف تصميم إدارة الولايات المتحدة على قطع جميع أشكال التبادل بين الشعبين عند المجالات السابقة بل يتعداها ليشمل أيضا القطاع العلمي في كوبا.

ففي كانون الثاني/يناير من السنة الجارية، تم الإعلان عن منع مراجعة أو نشر أو تعديل أعمال لمؤلفين من بلدان خاضعة لـ "حصار اقتصادي" ومن بينها كوبا، في منشورات أو مجلات علمية صادرة عن الولايات المتحدة، وذلك تماشيا مع الأحكام التي أملتتها وزارة خزانة الولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ويكون كل من فعل ذلك مخالفا لقانون الولايات المتحدة وقد يتعرض للعقوبة بغرامات جد مرتفعة قد تبلغ ٥٠.٠٠٠ دولار، بل وأيضا لعقوبة الحبس لمدة تصل إلى ١٠ سنوات.

ولم يسبق أن تم التصرف بطريقة تخالف إلى هذا الحد المثاليات التي يتبناها المجتمع العلمي الدولي، ولا حتى في السنوات العصيبة للحرب الباردة. ذلك أن نشر نتائج بحث معين يشكل الخطوة الأولى نحو تعميم المعرفة وشرطا من شروط التطور العلمي السليم.

فالعلم لا يمكن أن يتطور ويتقدم، خدمة للبشرية جمعاء، في غياب التبادل الحر للأفكار والمعارف بين العلماء والأكاديميين من جميع أنحاء العالم. وفي المقابل، يحرم هذا التدبير المجتمعات العلمية في الولايات المتحدة والعالم من مشاطرة التطورات العلمية المعترف بها التي حققتها كوبا.

وفي حين نجد بعض المنشورات الصادرة في الولايات المتحدة تطبق سياسة الإرجاء في نشر المقالات التي يقدمها علماء كوبيون، هناك منشورات أخرى صادرة عن جهات مثل المعهد الأمريكي للفيزياء والجمعية الأمريكية للفيزياء والرابطة الأمريكية من أجل التقدم العلمي، التي تنشر المجلة الشهيرة Science، رفضت بشكل صريح الامتثال لأمر وزارة الخزانة. وعقب الانتقادات العديدة التي أثارها هذا التدبير في نيسان/أبريل، تراجع مكتب مراقبة الأصول الأجنبية وأعلن أن المجتمعات العلمية للبلدان "الخاضعة للجزاءات" تستطيع الاستمرار في نشر أعمالها في المجالات المتخصصة في الولايات المتحدة.

وكما يتضح من هذا الفصل، هناك عدة عقبات تواجه عملية التنمية الثقافية والتقدم في مجالي التعليم والرياضة والتبادل الأكاديمي والعلمي بين شعبي كوبا والولايات المتحدة. غير أن ذلك لم يمنع من تحقيق تطور هائل في تلك القطاعات، وذلك بفضل الإرادة السياسية التي يبديها شعب كوبا وحكومتها.

ويكفي الإشارة في هذا الصدد إلى الجهود الجبار الذي قامت به كوبا في قطاع التعليم، الذي مكنتها من تحقيق معادلة معلم أو أستاذ لكل ٤٠ فرد تقريبا، وهو ما يجعل منها البلد الذي حقق أكبر عدد من المعلمين للفرد الواحد في العالم. كذلك أمكن تخفيض عدد التلاميذ في حجرة الدراسة إلى أقل من ٢٠ تلميذا في التعليم الأساسي، والمعادلة بين التلميذ والمعلم إلى ١٥ تلميذا لكل معلم في التعليم الثانوي الإعدادي. إضافة إلى ذلك، تم استحداث مقرات جامعية محلية تضاعف على نحو ملحوظ فرص الالتحاق بالتعليم العالي، حيث فاق عدد الطلبة المسجلين ٣٠٠ ٠٠٠ طالب.

بهذه الطريقة، أصبحت النسبة المئوية للكوبيين الذين استكملوا المستوى الإعدادي أو الثانوي تبلغ ٥٩,٨ في المائة والنسبة المئوية للكوبيين الذين استكملوا المستوى العالي تبلغ ٧,٤ في المائة.

وتعمل كوبا على حفظ وتحسين المكتسبات التي تم تحقيقها على صعيد برامج التنمية المستقبلية للتعليم من قبيل الجامعة للجميع، والبرنامج السمعي - البصري للأطفال والمراهقين والشباب المسجلين في مدارس البلاد؛ وتطوير مراكز الفيديو ومراكز الحاسب المجتمعية للتلاميذ وللشعب بصفة عامة، والتدريب المكثف للعاملين في الحقل الاجتماعي والمعلمين في

مجال الفنون من أجل إلحاقهم للعمل في المدارس والجمعيات، وغيرها من المكتسبات التي تسمح كلها بالارتقاء بالعملية التعليمية التربوية في كوبا.

ولم تكن المكاسب في مجالات التعليم و الثقافة والرياضة والعلم في كوبا لتتحقق لولا ما يتحلى به الأساتذة والفنانون والرياضيون والعلماء من تفران وإبداع وروح المقاومة، وهو ما مكنهم يوما بعد يوم من مجابهة الصعوبات التي يفرضها الحصار وتحويل كوبا إلى بلد التطور الاجتماعي الهام والثقافة العامة الشاملة المتكاملة.

٥ - المادة ٢١١ من قانون الاعتمادات الشامل لعام ١٩٩٩

للسنة السادسة على التوالي، تدين كوبا أمام الأمم المتحدة تطبيق حكومة الولايات المتحدة للمادة ٢١١ من قانون الاعتمادات الموحدة الإضافية الطارئة، الذي يحرم المالكين الكوبيين أو خلفاءهم، ومن بينهم الشركات الأجنبية التي لها مصالح في كوبا، من الاعتراف والتمتع في أراضي الولايات المتحدة بحقهم في العلامات أو الأسماء التجارية المسجلة والحماية في كوبا، والتي تكون لها علاقة بممتلكات قديمة قامت بتأميمها الحكومة الكوبية.

ومن الجدير بالذكر أن كونغرس الولايات المتحدة اعتمد هذا التدبير في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ في عملية تفتقر للشفافية ولفائدة شركة "Bacardi" التي رغم أن مقرها يقع خارج الولايات المتحدة، إلا أن لها مصالح تجارية مهمة في ذلك البلد، تمارس من خلالها تأثيرا سياسيا نافذا من أجل إبقاء وتشديد الحصار المفروض على كوبا.

كذلك تجدر الإشارة إلى أن الفرع ٢١١ يوسع مجال أحكام قانون هيلمز - بيرتون لتشمل مجال الملكية الفكرية، حيث من المعروف أن شركة Bacardi كانت من بين الجهات التي ساندت ذلك القانون. وينطوي تطبيق المادة ٢١١ إذن على دلالات جد سلبية، ليس فقط على صعيد العلاقات الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة وإنما أيضا في السياق متعدد الأطراف.

فعلى المستوى الثنائي تحكم المادة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا لأنه يتوخى منع تنمية الاستثمارات الخارجية في البلد، تلك الاستثمارات ذات الصلة بالتسويق الدولي للمنتجات الكوبية التي تحظى علاماتها وأسمائها التجارية بشهرة واسعة على المستوى العالمي. وقبل اعتماد المادة ٢١١، ورغم الحصار المفروض، كان هناك اعتراف متبادل في مجال الملكية الفكرية بحقوق المالكين الطبيعيين والاعتباريين في كلا البلدين.

وحال تطبيق هذه المادة، على يد محكمة في نيويورك دون إصدار حكم لصالح شركة كوبية فرنسية مشتركة، هي (Havana Club Holding) في النزاع القضائي الذي تعود بدايته

إلى عام ١٩٩٦، أي قبل الموافقة على المادة ٢١١، من أجل فض استحواذ شركة Bacardi على حق استعمال علامة Havana Club في الولايات المتحدة من خلال التسويق التديليسي في ذلك البلد لمشروب الروم الذي ينتج خارج كوبا ويحمل ذلك الاسم.

ولا تقتصر الأضرار المترتبة عن تطبيق هذه المادة على المصالح التجارية المحتملة للشركات الكوبية في الولايات المتحدة. إن كوبا تدين أمام المجتمع الدولي أجواء عدم الاستقرار والعواقب الاقتصادية والسياسية ذات الانعكاسات الملموسة على مجتمع الشركات بالولايات المتحدة، والشركاء التجاريين للجزيرة، التي يمكن أن تنشأ بشكل فوري عن دخول المادة ٢١١ حيز التنفيذ.

ويتزايد كل يوم عدد الكيانات والشركات الكائنة في الولايات المتحدة التي تدرك هذه الحقيقة وتعبر عن انشغالها لما أسفر عنه تطبيق المادة ٢١١ من وقف الممارسة التي سار عليها البلدان إلى أن تمت الموافقة على هذا القانون.

وما برحت كوبا وفاء بالتزاماتها الدولية ورغم سياسة الحصار والعداء من قبل حكومة الولايات المتحدة، تراعي وتواصل حماية حقوق المئات من شركات الولايات المتحدة التي تحتفظ في الأراضي الوطنية بتسجيلات مستحدثة لما يزيد عن ٥٠٠٠ علامة واسم تجاري وبراءة اختراع.

في هذا السياق، يكفي التذكير بأن قرار هيئة الاستئناف التابعة لمنظمة التجارة العالمية الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ خلص، بطلب من الاتحاد الأوروبي، إلى أن المادة ٢١١ ينتهك التزامات المعاملة الوطنية والدولة الأحدث بالرعاية في الاتفاق المتعلق بجوانب الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة، داعياً الولايات المتحدة إلى تعديل التشريع المذكور وفق ما يتماشى وهذه الالتزامات ضمن أجل معقول.

إن الولايات المتحدة ملزمة بالامتثال لهذا القرار، وقد اتفقت مع الاتحاد الأوروبي على تأجيل تنفيذه مرات عديدة. وينقضي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ أحدث أجل منح لها، حيث تمت الموافقة عليه بتعليل أن الحكومة المذكورة بصدد العمل مع الكونغرس من أجل تعديل قوانينها.

لقد أعربت كوبا وستظل تعرب أمام الهيئات المعنية لدى منظمة التجارة العالمية، لا سيما في الاجتماعات الدورية لجهاز فض النزاعات، عن قلقها بسبب الآجال المتتالية الممنوحة، داعية حكومة الولايات المتحدة إلى الامتثال لقرار هيئة الاستئناف وإلغاء المادة ٢١١ باعتبار ذلك الحل الوحيد للنزاع.

وتعهد كوبا على أن نفاذ المادة ٢١١، التي تخرق حقوق الملكية الفكرية المكرسة في اتفاقيات ومعاهدات دولية محددة، إنما يلقي بظلال الشك على مصداقية الولايات المتحدة التي تتبنى دائما موقف المدافع الأكبر عن حقوق الملكية داخل مقر منظمة التجارة العالمية.

إن لجوء حكومة الولايات المتحدة مرارا وتكرارا إلى إرجاء تنفيذ حكم الهيئة المختصة في منظمة التجارة العالمية دليل أيضا على انعدام أي إرادة سياسية لديها للمساهمة في فعالية الإجراءات التي تضعها هذه المنظمة لفض الخلافات، في ظرف يتسم بصعوبة خاصة في المفاوضات متعددة الأطراف.

ويسعى مشروع القانون H.R. 4225 الذي تقدمت به حديثا لامار سميث عضوة الكونغرس عن الحزب الجمهوري بولاية تكساس، والذي يشارك في رعايته مشرعون معروفون. مناهضتهم لكوبا، إلى تعديل المادة ٢١١ بإدخال تغييرات طفيفة، لتتماشى وتوصيات هيئة الاستئناف التابعة لمنظمة التجارة العالمية وليستمر سريانها. ويرتكز هذا المشروع على النسخة المماثلة في مجلس الشيوخ (S-2343)، التي تقدم بها بيتر دومينيتشي عضو مجلس الشيوخ عن الحزب الجمهوري بولاية نيو مكسيكو وشارك في تقديمها أعضاء في مجلس الشيوخ معارضون لرفع الحصار عن كوبا.

وتتابع كوبا عن كذب تطور هذا المشروع التشريعي المقدم إلى كونغرس الولايات المتحدة.

وفي كانون الثاني/يناير، رفض مكتب العلامات التجارية وبراءات الاختراع في الولايات المتحدة طلب شركة Bacardi الرامي إلى إلغاء تسجيل علامة Havana Club الممنوحة منذ عام ١٩٧٦ للشركة الكوبية Cuba Export، والمصادق عليه. بموجب الحكم الجزئي الذي أصدرته محكمة نيويورك عام ١٩٩٨. وقد استأنفت Bacardi هذا الحكم أمام المحاكم وهو ما يدل على الرغبة العارمة لدى هذه الشركة في الاستيلاء على العلامة وفرض تطبيق المادة ٢١١.

٦ - الآثار الحادثة في التوسع الخارجي للاقتصاد الكوبي

لا ينفك تطبيق الولايات المتحدة لسياسة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا يؤثر تأثيرا سلبيا في التوسع الخارجي للاقتصاد الوطني، والذي هو اقتصاد مفتوح هيكليا كما هو معروف.

وتكبدت التجارة الخارجية الكوبية خسائر كبيرة بسبب الأنظمة والتشريعات التعسفية التي تركز عليها تلك السياسة. ففي السنة الماضية، اضطرت كوبا لأن تدفع زيادة

قدرها ٤,٣٠٨ مليون دولار في منتجات تم اقتناؤها بأسعار أكثر ارتفاعاً من تلك التي كان بالإمكان إيجادها في ظروف عادية، ويرجع ذلك بالأساس إلى الاختلافات في شروط التمويل والندرة الحتمية لوسائل النقل وأحور الشحن وتأمين العمليات الناشئة عن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على التجارة الخارجية للجزيرة.

وفي ٢٠٠٣، تضررت إضافة إلى ذلك الصادرات الكوبية تضرراً كبيراً بسبب الإيرادات الضائعة نتيجة صادرات كان بالإمكان تحقيقها في سوق الولايات المتحدة لو لم يكن الحصار مفروضاً. وتبلغ هذه الأرقام زهاء ٤٥٧ مليون دولار.

لقد كان للحصار تأثير في النشاط التجاري لجميع قطاعات الاقتصاد الكوبي.

وتأثرت صناعة النيكل، وهي إحدى الصناعات الرئيسية في كوبا، تأثراً خطيراً في السنوات الأخيرة، إذ بلغت التكاليف الإضافية ١٣,٥ مليون دولار بسبب تكاليف التسويق المفرطة وكذا استحالة شراء المواد الخام ومعدات الصيانة من الولايات المتحدة، وأحور الشحن المرتفعة.

إن كوبا، بحكم قربها الجغرافي، دولة مصدرة للنيكل والكوبلت إلى سوق الولايات المتحدة ولولا وجود الحصار لأمكن تصدير زهاء ٣٥ ٠٠٠ طن في السنة، أي ٥٠ في المائة من المنتج الحالي للنيكل في الجزيرة، وهي تمثل حسب الأسعار الحالية أكثر من ٤٥٠ مليوناً من الدولارات. ويمثل هذا الرقم بدوره ٢٥ في المائة من معدل واردات النيكل الخام إلى الولايات المتحدة خلال السنوات الخمس الأخيرة.

وفيما يخص الكوبلت، كان بإمكان كوبا أن تبيع في الولايات المتحدة ٥٠ في المائة من منتوجها الحالي، أي زهاء ٢ ٠٠٠ طن سنوياً، أو ما قيمته، حسب الأسعار الحالية، أكثر من ٧٥ مليون دولار. ويمثل هذا الرقم ٢٣ في المائة من معدل واردات الكوبلت لذلك البلد في السنوات الخمس الماضية.

وتكبد قطاع الطيران المدني، وهو قطاع آخر من القطاعات الحيوية بالنسبة لتطور السياحة في كوبا، خسارة جسيمة في هذه الفترة تتجاوز بقليل ١٦٣ مليون دولار.

وتعمل بانتظام عدة خطوط جوية من كوبا وإليها بأزيد من ٦٠ رحلة أسبوعية في الأسبوع، مثل شركات United Airlines و Continental و Delta و Miami Air و American و Gulf Stream و Falcon Air و North American وغيرها. تنطلق من ميامي ولوس أنجلس ونيويورك وتقدم لها دولة كوبا كامل التسهيلات في عملياتها لنقل المسافرين.

إلا أن حكومة الولايات المتحدة لا تسمح للخطوط الجوية الكويتية بإجراء رحلات إلى أراضيها، وذلك على أساس المادة 515.201(a). من "نظام مراقبة الأصول الكويتية" (31 C.F.R. Part 515) والذي ينص على أن كل طائرة تابعة للطيران الكويتي تهبط في ميامي دون أن تكون لها رخصة خاصة قد تعتبر في حالة خرق للقانون ويمكن بالتالي مصادرة الطائرة.

من جهة أخرى، يستحيل الحصول على أي نوع من أنواع تكنولوجيا الملاحة الجوية المطورة في الولايات المتحدة، بما فيها تلك المتعلقة بالاتصالات والملاحة والمراقبة والأنظمة الخاصة بالمطارات، لا سيما الوسائل المضادة للحرائق ووسائل الإغاثة. وهو ما يجبر كوبا على بذل الجهد لإيجاد أسواق أخرى مع ما ينشأ عن ذلك من ارتفاع في التكاليف قد يصل إلى ١٥ في المائة بسبب رسوم النقل وغرامات "الخطر الكويتي" واشتراط الضمانات والتمويل قصير الأمد بفوائد مرتفعة.

وكدليل جديد على انعدام التزام إدارة الولايات المتحدة الحالية بمحاربة الإرهاب والازدواجية في تناولها لهذا الموضوع، عجزت الخطوط الجوية الكويتية أن تقتني من أسواق أخرى قطع غيار لأجهزة الكشف عن المتفجرات من طراز HS 97، التي يستعملها موظفو الأمن في الرحلات الجوية. وعندما كانت الشركة الموردة للمنتج المذكور، والمسماة Ion Track Instrument، تحمل الجنسية البريطانية، لم تكن هناك صعوبات في اقتناء تلك الأجهزة، لكن بعد أن اشترت شركة تابعة للولايات المتحدة تلك الشركة البريطانية، توقف التوريد بسبب تدابير الحصار.

هكذا إذن، ينتهك الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا المبادئ التي تنص عليها ديباجة اتفاقية شيكاغو، والتي تدعو إلى أن: "يتطور الطيران المدني الدولي بطريقة آمنة ومنظمة وتنشأ خدمات النقل الجوي الدولية على أساس تكافؤ الفرص ويتم تقديمها بشكل سليم واقتصادي".

وبالمثل يخرق أحكام ونصوص اتفاقية شيكاغو، لا سيما المادة ٤٤، الفقرات (أ) و (ج) و (د) و (و) و (ز) و (ح) و (ط) التي تقر من بين أهداف ومقاصد منظمة الطيران المدني الدولي تعزيز تطوير النقل الجوي الدولي وتلبية احتياجات شعوب العالم في هذا الصدد وكفالة الاحترام الكامل لحقوق الدول المتعاقدة وتجنب التمييز بينها، وبصفة عامة تشجيع تطور الملاحة الجوية المدنية الدولية في جميع جوانبها.

وتشكل القيود التي فرضها قانون توريتشلي إحدى أهم العقبات التي تواجه الاقتصاد الخارجي لكوبا كما أنها تلحق أضرارا جسيمة بالشركات الكويتية.

وبسبب منع السفن التي ترسو في المرافئ الكوبية من الاقتراب من أرصفة الولايات المتحدة، فإن جزءا كبيرا من المنافسين المحتملين يجمعون عن نقل الشحنات إلى كوبا، ذلك أن معظمهم يريد الاحتفاظ بإمكانية الوصول إلى سوق الولايات المتحدة. وقد أسفر هذا الوضع عن خسائر تفوق ٥٣,٦ مليون دولار.

ونتيجة لذلك، فإن مالكي السفن الذين يبدون استعدادا لدخول كوبا هم أولئك الذين يملكون سفنا تزيد مدة استغلالها عن ١٥ إلى ٢٠ سنة والتي لن تتمكن في جميع الأحوال من استيفاء الشروط اللازمة لدخول مرافئ الولايات المتحدة، وهو ما يضعف من خطر الحوادث وتلف الشحنات، ويتجلى في زيادة أحمال الشحن باعتبار أن هذه السفن لا تستوفي الشروط المقررة للنقل البحري، وكذا في ارتفاع تكاليف التأمين.

فعلى سبيل المثال، اضطرت كوبا إلى أن تدفع ٦٤٨ ألف دولار زيادة على التكاليف العادية، وذلك لأداء أحمال شحن أعلى من تلك المعمول بها في السوق الدولية لنقل محمول النشادر، إذ إن السفن التي تنقل هذا النوع من المنتج الكيميائي جد نادرة ومعظمها موجه إلى سوق الولايات المتحدة.

وفي السنوات الأخيرة، أبدت شركات دولية كبرى اهتماما بالعمل المشترك مع الشركة الكوبية (ASPORT) Asociacion Portuaria de Cuba من أجل تطوير البنية التحتية لميناءين على الأقل من أهم موانئ البلاد، بهدف النقل العابر للحدود باتجاه الأسواق الرئيسية للمنطقة. وتحتاج هذه المشاريع لاستثمارات تتراوح ما بين ١٠٠ و ٢٠٠ مليون دولار. وبسبب الحصار، ولا سيما الموانع التي فرضها قانون توريتشلي، أرجأت تلك الشركات الدولية تنفيذ المشاريع المذكورة إلى حين تغيير تلك القيود.

كما تتجلى آثار الحصار في قطاع النقل مع ما ينشأ عن ذلك من ضرر مباشر للشعب. ففي أواخر شباط/فبراير، أجرت الشركة المستوردة العامة للنقل (EIGT)، وهي شركة استيراد تابعة لوزارة النقل في كوبا، اتصالا بواسطة البريد الإلكتروني مع شعبة النقل في شركة جنرال إلكتريك التابعة للولايات المتحدة. وقد كان هدفها الأساسي من ذلك الاتصال هو شراء قاطرات وقطع الغيار والأجزاء الخاصة بها من أجل تجديد المخزون الكوبي للقاطرات، الذي لحقته أضرار بالغة علما بأنه يقوم بدور رئيسي في توفير النقل التجاري في الجزيرة، وأيضا في نقل أغلب السكان من محافظة إلى أخرى.

وتعذر إتمام هذه الصفقة لأن جنرال إلكتريك أجابت بأنه ”بعد إجراء تحريات إضافية، تبين أننا ممنوعون من إبرام صفقات تجارية مع شركات في كوبا“.

كذلك تضرر قطاع البناء إلى درجة كبيرة. إذ تكبدت شركات الاستيراد التابعة لوزارة الإنشاءات وحدها خسائر بلغت زهاء ١١,٦ مليون في الفترة الممتدة بين أيار/مايو وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بالنسبة إلى الأسعار والنقل والتكاليف المالية، وهو ما يتجلى سلبا في مشاريع البناء في البلد.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن تكلفة بناء بيت لائق تقدر بزهاء ثمانية آلاف دولار، فقد كان بالإمكان أن تغطي نفس التكلفة بناء ٤٠٠ متر، وهو ما كان سيساهم في الجهود التي تبذلها البلاد من أجل حل مشكل الإسكان.

ونتيجة للتطبيق الصارم والمطرد للحصار، كادت الشركات الكوبية تياس من البحث عن موردين من الولايات المتحدة لشراء المواد التي تحتاج كوبا إلى توريدها. لكن هناك شركات كوبية قامت، في ظل ظروف طارئة معينة، ببعض المحاولات لإتمام صفقات تجارية مع شركات معينة تابعة للولايات المتحدة بعد أن تحققت من أنها تمتلك المواد المطلوبة من حيث السعر والجودة. وكان ذلك ما فعلته شركة البناء الكوبية CONSTRUIIMPORT.

وفي آذار/مارس ٢٠٠٣، أرسلت CONSTRUIIMPORT، عندما كانت تحتاج إلى استيراد معدات من أجل مواجهة نمو استثمارات البناء في الجزيرة، رسالة فاكس إلى مدير شركة Caterpillar، التابعة للولايات المتحدة، ملتزمة منه أسعار المعدات التي ترغب في شرائها. وكان جواب المدير الإقليمي لشركة Caterpillar Americas Services أن شركة Caterpillar، "باعتبارها شركة تابعة للولايات المتحدة، تخضع لقانون الولايات المتحدة الذي يمنعها من بيع منتجاتها لكوبا أو بغرض استعمالها في كوبا".

وكأن ذلك لم يكن كافيا، مضى يقول في رسالته إنه بالإضافة إلى ذلك، يمنع قانون الولايات المتحدة موزعي Caterpillar أيضا من إجراء عمليات البيع تلك، وبأنهم تلقوا التعليمات بذلك.

كذلك قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، من القطاعات الأساسية التي تأثرت تأثرا بالغيا بسياسة الحصار. حيث تكبدت شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية لكوبا (ETECSA)، كمثال صارخ، خسائر بلغت ٢٢,٢ مليون دولار على مدى فترة الإثني عشر شهرا الأخيرة.

ولا تستطيع كوبا استعمال خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية التي تقدمها شركات الولايات المتحدة أو الشركات التي يساهم فيها مستثمر من الولايات المتحدة، وذلك لأنها ممنوعة من التعاقد معها بصفة مباشرة. كان ذلك الشأن بالنسبة لشركة Panamasat، وهي شركة مملوكة للولايات المتحدة تقوم بتوريد السواتل، التي لم يتمكن من

إبرام عقود تجارية معها، إضافة إلى الصعوبات التي واجهتنا في سعينا لتنفيذ اتفاق تجاري مع شركة SATMEX، وهي شركة مكسيكية يملكها مستثمرون من الولايات المتحدة. ولو كان التعامل التجاري ممكنا مع هؤلاء الموردين، لكانت التكاليف أقل بكثير فيما يتعلق بالخدمات الدولية للاتصالات السلكية واللاسلكية في كوبا.

كما لا تزال نفس الصعوبات قائمة فيما يتعلق بتزويد المعدات وبرامج الحاسوب بالنسبة للشركات التي لدينا عقود جارية معها. فبالنسبة لخدمات شبكة الإنترنت على سبيل المثال، كلما دعت الضرورة إلى تحسين الخدمات المتعاقد عليها، نواجه مشاكل أو تمنع المعدات من الوصول إلى كوبا.

ويحدث نفس الشيء بالنسبة لبرامج الحاسوب، إذ يتعذر الحصول على رخص الاستعمال وهو ما يجعل شركاتنا عاجزة عن تقديم خدمات جديدة وأفضل جودة. ففي دلائل الاستعمال الخاصة بمنتجات مايكروسوفت، وكذلك في جميع عقود ترخيص الاستعمال المتعلقة بها، وبغيرها من منتجات الشركات الشهيرة المتخصصة في تطوير برامج الحاسوب مثل Adobe و Borland، يوجد بند ينص على أنه لا يجوز استنساخ أو تصدير أو إعادة تصدير برامج الحاسوب أو الوثائق المتعلقة بها أو المعلومات أو التكنولوجيا المرتكزة عليها إلى كوبا.

إن حكومة الولايات المتحدة، إذ تحدد من قدرة الشعب الكوبي على الوصول إلى المعلومات والمعرفة والتجارة في هذه المواد والخدمات، إنما تخرق مرة أخرى الاتفاقات التي أجمع عليها المجتمع الدولي، لا سيما روح ونص إعلان مبادئ القمة العالمية لمجتمع المعلومات، والذي ورد في الفقرة ٤٦ منه "وتُحث الدول بشدة على اتخاذ خطوات ترمي إلى تفادي أي تدبير من جانب واحد والامتناع عن اتخاذه بشكل لا يتفق ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ويعرقل سكان البلدان المتضررة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل تام، ويجول دون رخاء سكان هذه البلدان".

وتواجه الشركات العاملة في قطاع النفط صعوبات حمة لاقتناء المعدات والخدمات التي تحتاجها في عملياتها، إذ تكبدت شركة Cuba-Petróleo خسارة بلغت ١١ مليون دولار بسبب استحالة الحصول على تلك المعدات والخدمات من الولايات المتحدة وارتفاع التكاليف نتيجة اللجوء إلى شرائها من أسواق أخرى، مما ينشأ عنه ارتفاع في تكاليف النقل وأداء العمولات للوسطاء.

كذلك وكقيد صارخ للعملية الاستثمارية، يجب على الشركات الأجنبية التي لها عقود نفط مع كوبا، أن تدفع زيادة قدرها في المتوسط ٢٥ في المائة تضاف إلى التكلفة

العادية للمنتجات والخدمات التي تشتريها لتسيير عملياتها التي تدخل فيها كوبا. وقد نشأ عن ذلك عام ٢٠٠٣ زيادة في المدفوعات بلغت ٢٩,٨ مليون دولار.

وبسبب حظر تصدير السكر الكوبي إلى سوق الولايات المتحدة، وهو المنع المتمثل في عم إمكانية الحصول على حصة الاستيراد الخاص بالولايات المتحدة، أو الوصول إلى السوق المذكورة، لأمكن تصدير ٦٠٠ ٦٠٣ طن متري من السكر الكوبي إلى الولايات المتحدة خلال موسم ٢٠٠٢-٢٠٠٣، سواء في إطار الحصة أو خارجها، وهو ما يعنى خسارة مبلغها ١٩٦,٢٥ مليون دولار. ولسنا ممنوعين فقط من الوصول إلى سوق الولايات المتحدة وإنما أيضا من الوصول المباشر إلى بورصة نيويورك، التي تجرى فيها المعاملات الدولية المتعلقة بالسكر الخام.

هذا ولا تزال القيود الصارمة المفروضة على مبيعات الأغذية والأدوية لكوبا سارية النفاذ^(١٥).

إن ما ورد ذكره في هذا الفرع يؤكد التأثير السلبي الذي يتعرض له اقتصاد الجزيرة نتيجة تطبيق سياسة الحصار ويعطي صورة عن الصعوبات والقيود والتضحيات التي يواجهها الشعب الكوبي منذ ما يزيد على ٤٥ سنة. ولا يعكس المبلغ الإجمالي لكل تلك الخسائر المذكورة أعلاه إلا جزءا بسيطا من التأثير الحقيقي اليومي في القطاعات المعنية.

٧ - آثار الحصار في قطاعات أخرى من الاقتصاد الوطني

تأتي كل سنة بأمثلة جديدة لا تعد ولا تحصى تضاف إلى قائمة الخسائر التي تتكبدها كوبا بسبب الخراب الذي يحدثه الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة.

وفيما يلي سرد لبعضها:

بسبب احتكار الولايات المتحدة لصناعة الطائرات التجارية والأجزاء والقطع والتكنولوجيا اللازمة لصناعتها وصيانتها، يستحيل على الخطوط الجوية الكوبية اقتناؤها بسبب غلائها المفرط؛ وهو ما يضطرها إلى استئجار الطائرات تحت شروط مجحفة وغير عادية تملئها أيضا الضغوط الناجمة عن الحصار. وفي خروج عن الممارسة الجاري بها العمل في هذا القطاع، لا تجد كوبا مناصا من اللجوء إلى وسطاء، فتتضاعف التكاليف بالمقارنة مع

(١٥) انظر تقرير الأمين العام "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا"، A/58/287، ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣، الصفحات ٥٤-٦٦.

الأسعار الدولية. ويعني ذلك ارتفاع تكلفة الخدمات التجارية، وهو ما يضع الشركات الكوبية للنقل الجوي في موقف تنافسي سيء للغاية.

نتيجة لذلك، بلغت تكاليف استئجار شركة Cubana Aviacion لطائرة من طراز Airbus-320 ما يزيد على ٩,٢ مليون دولار. في حين لم تكن التكلفة لتتعدى ٧,١ مليون دولار لو أن الأمر تعلق بشركة خطوط جوية من بلد آخر. وهو ما يعني زيادة في التكاليف قدرها ٢,١ مليون دولار.

وفي نفس السياق، كلف استئجار طائرة من طراز Airbus-330 أكثر من ١٥,٤ مليون دولار. ولو أن بلداً آخر استأجر نفس الطائرة، لما تجاوزت الكلفة ١٢ مليون دولار. وبالتالي، تكون التكلفة الإضافية التي دفعتها Cubana Aviacion أكثر من ٣,٣ مليون دولار.

ومن ناحية أخرى، وبسبب الحظر المفروض على مواطني الولايات المتحدة الذي يمنعهم من زيارة كوبا، ومن ثم منعت الخطوط الجوية التابعة لكوبا والولايات المتحدة من تقديم الخدمات اللازمة في هذا الصدد. وفي الفترة التي يشملها هذا التقرير، بلغ إجمالي الخسارة في الإيرادات نتيجة هذا الحظر وما نشأ عنه من عدم تقديم خدمات المطارات وغيرها، إضافة إلى عدم تحصيل ضرائب المطارات المستحقة على المسافرين، مبلغ ١٤٣,٥ مليون دولار.

ومن بين سائحي الولايات المتحدة الذين زاروا منطقة البحر الكاريبي في السنوات الخمس الماضية، وعددهم ٤٩ مليوناً، كان سيزور كوبا ٧,٤ مليون سائح على الأقل لولا الحظر على السفر والقيود الصارمة المفروضة على الرحلات الجوية إلى كوبا. ورغم المضايقات والعراقيل التي تتخلل الرحلات إلى كوبا من الولايات المتحدة، تمكن من السفر إلى كوبا ٩٠٠ ٠٠٠ مسافر، من مواطني الولايات المتحدة والمقيمين من أصل كوبي فيها. وحسب هذا التقييم، يكون ضاع على كوبا زهاء ٦,٥ مليون سائح، وهو ما يشكل خسارة قدرها ٢٢٥ ٤ مليون دولار في صورة إيرادات من قطاع السياحة.

ونتيجة لإلغاء إذون السفر إلى كوبا في إطار عمليات التبادل "من الشعب إلى الشعب"، أفادت وكالة السفريات San Cristobal، التي تملكها الشركة الكوبية Habaguanex، أنه تم إلغاء ٣٠ من رحلات المجموعات ما بين عام ٢٠٠٣ والفصل الأول من عام ٢٠٠٤، بسبب عدم التمكن من الحصول على الإذن من وزارة الخزانة. وتقدر شركة Habaguanex أنها خسرت في تلك الفترة زهاء ١,٩ مليون دولار.

وبسبب استحالة استعمال دولار الولايات المتحدة في المعاملات التجارية مع البلدان الأخرى، إضافة إلى منع العلاقات بين مصارف كوبا من جهة ومصارف الولايات المتحدة

من جهة أخرى، فإنه لا مجال لإجراء تحويلات مالية مباشرة، وهو ما ينشأ عنه تقلبات في أسعار الصرف ويؤثر سلباً في الاقتصاد الكوبي.

كذلك تنعكس هذه القيود في الصعوبات التي تواجه الشركات الكوبية في الحصول على القروض المالية وفي أسعار الفائدة العالية التي يكون عليها أداؤها في حالة استفادتها من تلك القروض، وذلك بسبب المخاطرة التي تواجهها شركات الدول الأخرى عندما تقيم علاقات تجارية مع كوبا. وتبلغ قيمة الخسائر نتيجة هذه المشاكل ١٢١,٧ مليون دولار.

وتأثرت عمليات المصارف التجارية الكوبية بسبب منع استعمال دولار الولايات المتحدة وما ينشأ عن ذلك من تقلبات نقدية. فعلى سبيل المثال، تكبد المصرف الدولي للتجارة Banco Internacional de Comercio S.A. من جراء ذلك خسائر بلغت ٤,٢ مليون دولار خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير.

وتعتبر شركات الولايات المتحدة أهم شركات إنتاج الرصاص، الخالص منه والمخلوط، سواء في الولايات المتحدة أو شركات متعددة الجنسية تعمل في بلدان أخرى. إلا أن قوانين الحصار تمنع تلك الشركات الكبرى المتخصصة في تصنيع وتكرير الرصاص والتي تعرض أكثر الأسعار تنافسية في السوق، من تزويد القطاع الكوبي لصناعة المراكم بما يحتاجه.

ويتطلب تصنيع مركم واحد نسبة من الرصاص تتراوح بين ٦٥ و ٧٠ في المائة، ويتعين استيراده من أوروبا أو أمريكا الجنوبية حيث يزيد سعر الطن ١٠٠ دولار في المتوسط وحيث إن الشركة الكوبية لتصنيع المراكم تستهلك سنوياً ١٧٠٠ طن من الرصاص المخلوط وزهاء ١٦٠٠ طن من الرصاص الخالص، أي ما مجموعه ٣٣٠٠ طن، فإن هذه الشركة تتكبد تكاليف إضافية قيمتها نحو ٣٣٠.٠٠٠ دولار في السنة.

إن راتنج البوليستيرين من المواد الضرورية التي تدخل في المصنوعات الفولاذية، لكن اقتناءها جد مكلف بسبب الحصار. وتقدر تكلفة هذا الراتنج عند شرائه من المكسيك ١٢٥٠ دولاراً للطن، ويجري نقله في حاوية لا تزيد سعتها عن ١٦ طناً. وهو ما يضطر قطاع المصنوعات الفولاذية في كوبا لأن يستورد ١٢ حاوية في السنة. لو أمكن شراء هذا المنتج من الولايات المتحدة مباشرة، لأدى ذلك إلى توفير ٣٠٠ دولار للطن أو ٤٨٠٠ دولار للحاوية الواحدة.

خلال عام ٢٠٠٣، لم يكن بوسع كوبا أن تشتري من الولايات المتحدة مواد خام ومنتجات أخرى أساسية لازمة للمصنوعات الفولاذية، بما في ذلك الصلب والمواد المتعددة الزمُر الهيدوليكية والإسوسيانات والطلاء والرافعات وقطع الغيار اللازمة لتلك المعدات

ومواد منع نفاذ الماء والكتلة الجافة للأقطاب وحزف التبليط والأجهزة الكهربائية وغيرها، فكان من اللازم سد هذه الاحتياجات بالرجوع إلى بلدان أخرى، فنشأ عن ذلك خسارة قدرها ٧٨٧ ٥٠٠ دولار بسبب غلاء الأسعار. كما تزيد تكاليف الشحن البحري والجوي بالنسبة لعمليات استيراد تلك المنتجات من أوروبا وآسيا بمبلغ ١٤٢ ٦٠٠ دولار.

لقد أضحى التطور العلمي في كوبا جد محدودا، وإن ظل تطورا ديناميكيا بالنسبة لبلد نام، وذلك بسبب العراقيل التي تضعها الشركات الأجنبية التي تشارك فيها رؤوس أموال من الولايات المتحدة أو نتيجة التدخل المباشر لحكومة الولايات المتحدة. فقد حالت سياسة الحصار دون تطور الرأسمال البشري وتكنولوجيا المعلومات، كما عرقلت الحصول على المعدات وموارد المواد اللازمة لإجراء البحوث العلمية وتحويل وتطوير التكنولوجيا، وكذا تسويق المنتجات الكوبية والمعاملات التجارية الأخرى.

وفي السنوات الثمانية الأخيرة وحدها، سجلت قطاعات العلوم والتكنولوجيا والبيئة خسائر تفوق في مجملها ١ ٣٩٠ مليون دولار بسبب تدابير الحصار المفروض على كوبا.

ولا يمكن الحصول على رخص برامج الحاسوب وبرامج تحديثها والمؤلفات المتعلقة بمجالى العلم والتكنولوجيا والتحويلات التكنولوجية، إلا بواسطة بلدان أخرى بسبب وجود أحكام تقيد دخولها المباشر إلى كوبا، وهو ما يضاعف أسعارها ويؤخر الحصول عليها. إذ يستحيل على سبيل المثال الحصول على الرخصة اللازمة للعمل بنظام Macromedia Director، لأن شركة Macromedia طبقت بندا صريحا يمنع بيع البرنامج لكوبا. وتنطبق نفس هذه القيود على برامج الحاسوب والدورات التدريبية وباقي الخدمات الأخرى التي تقدمها شركة Macromedia.

ومُنِع معهد التوثيق العلمي والتكنولوجي والإعلام من أن يقتني مباشرة من عدة مؤسسات علمية في الولايات المتحدة المؤلفات المتعلقة بميدان العلم والتكنولوجيا ووثائق أخرى تستكمل أو تتعلق بالمعلومات التي تحتاجها البرامج الوطنية المعنية بمجالى العلم والتكنولوجيا والمخططات الوطنية الرئيسية للبحوث والتنمية بصفة عامة.

وارتفعت أسعار المؤلفات المذكورة ارتفاعا هائلا، لأن تكاليف الشحن الجوي زادت بنسبة ١٥ في المائة بالنظر إلى ضرورة شرائها بواسطة الشركات الأوروبية التي لها فروع في الولايات المتحدة. كذلك خسر معهد التوثيق العلمي والتكنولوجي والإعلام الاشتراكات في المجالات التي كان يتلقاها على سبيل الهبة من المؤسسات النظرية، وهي المؤسسات التي مارست عليها حكومة الولايات المتحدة ضغوطا أجبرتها على قطع علاقاتها مع المعهد المذكور.

ولم تتمكن وكالة الطاقة الذرية والتكنولوجيات المتقدمة من شراء حلبتين مانعتين لنفاذ الماء من طراز يحتاجها المختبر الثانوي لمعايرة الجرعات الإشعاعية التابع لمركز الحماية والوقاية من الإشعاعات، من أجل معايرة أنظمة الجرعات الإشعاعية المستعملة في اختبارات مراقبة جودة الحزم الخارجية للفوتونات والإلكترونات المستخدمة في علاج المرضى الذين يعانون من السرطان في إطار نظام الصحة الوطني في كوبا. وتهدف هذه الاختبارات التي تشكل جزءاً من برامج ضمان وتأمين الجودة إلى المساعدة على رفع فعالية العلاجات المذكورة وتحسين جودة الحياة بالنسبة للمرضى المصابين بالسرطان.

وتمنع قوانين الحصار كوبا من الاستفادة من التمويل المقدم من الهيئات الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية. ففي عام ٢٠٠٣، خصص مصرف التنمية للبلدان الأمريكية مبلغاً قياسياً قدره ٨,٩ بليون دولار لبرامج التنمية، واصفاً نفسه "بالمصدر الرئيسي للتمويل متعدد الأطراف" بالنسبة للمنطقة وللسنة العاشرة على التوالي. إذا أخذنا هذا المبلغ على سبيل القياس، وفرضنا أن كوبا تلقت مبلغاً يعادل ذلك الذي آل للدولة التي حُصصت لها أقل نسبة وهي بليز، لحصلت كوبا على ٦,٧ مليون دولار. ولو كانت كوبا قد تلقت نسبة ١ في المائة فقط من المبلغ الذي خصصه المصرف المذكور لبرامج التنمية، لكان نصيبها ٨٩ مليون دولار، وهو ما كان سيمكن البلاد من تنفيذ مشاريع رئيسية في المجال الاجتماعي والهياكل الأساسية في البلد، من قبيل إصلاح المباني والمعدات التكنولوجية في العديد من منشآت الصحة العمومية على سبيل المثال لا الحصر.

ففي قطاع إنشاء الطرق مثلاً، يجري بشكل شائع استعمال القروض التسهلية. ذلك ما حدث في جمهورية بوليفيا، حيث مول البنك الدولي وصندوق التعاون للأنديز في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ تنفيذ برنامج لإنشاء الطرق على طول مسافة ٨٨٦ كيلومتراً، وهي نفس المسافة الموجودة بين مدينة هافانا وسانتياغو دي كوبا، وذلك عن طريق قرض قدره زهاء ٥٥٨,٣ مليون دولار.

لو أننا استفدنا من قرض مماثل لذلك الذي مُنح لجمهورية بوليفيا، لأمكننا تمويل عنصر العملات الصعبة اللازم لاستكمال مشروع الطريق الرئيسي الوطني، ثم استخدام الموارد التمويلية المتبقية في إصلاح شبكة الطرق الخاصة بمدينة هافانا، وكذا في إصلاح وصيانة سطح الطرق بالنسبة للقطع الجاهزة من الطريق السريع الوطني والطريق السريع المركزي والمدارات الشمالية والجنوبية وغيرها. إن تلك الموارد كفيلة بتمويل عنصر العملات الصعبة من أجل تنفيذ تلك الأعمال، إضافة إلى صيانة أنفاق باهيا ولينيا وكيتتا أفينيدا.

وتقدر الخسائر التي تكبدتها وزارة النقل من جراء الحصار ما بين أيار/مايو ٢٠٠٣ ونيسان/أبريل ٢٠٠٤ زهاء ١٤٣,٢٣ مليون دولار.

وفيما يتعلق بالاستعانة بالبحارة، كان للحصار تأثير سواء في سفن الشحن أو سفن الرحلات التي ترسو في موانئ الولايات المتحدة وهي الموانئ التي تشترط أكبر الطواقم عددا. ففي كل سفن الرحلات تقريبا، يكون هناك ملاح واحد لكل مسافر، وهو ما يعني وظائف عديدة. إذ يبلغ الدخل الضائع في الفترة المعنية بهذا الاستعراض، إذا أخذنا بعين الاعتبار القوى العاملة المؤهلة والجاهزة للالتحاق بالعمل وفق الرواتب المعيارية الدولية، ما قدره ٩,٧ مليون دولار في السنة.

وتستثني سفن الرحلات التي تعمل خارج ميناء التسجيل في فلوريدا (ميامي وفورت لاودرديل وكاب كانافيرال وتامبا) الموانئ الكوبية من مساراتها الأسبوعية، وذلك بسبب قيود الحصار، لا سيما عمليات الحظر التي يفرضها قانون توريتشلي.

وفي الفترة التي يشملها هذا التقرير، كان من الممكن أن تستفيد الشركات الكوبية التي تقدم خدماتها إلى سفن الرحلات من رسو ٦٢٥ سفينة إضافية، بمعدل ١٢ سفينة رحلات في الأسبوع و ٥٠٠ ألف مسافر إضافي، وهو ما يمثل خسائر في الدخل تبلغ ٩١٨ ٨٠٠ دولار بالنسبة لرسوم استعمال الرصيف البحري و ٧,٥ مليون دولار بالنسبة لرسم قائمة الركاب، بحسب ١٥ دولار للقائمة.

فيما يخص إنتاج وتصدير التبغ والسيجار، كانت الولايات المتحدة تشكل فيما مضى سوقا طبيعية هامة بالنسبة لكوبا بالنظر إلى مشترياتها من التبغ الملفوف والتبغ الخام اللازمين لصناعة التبغ في الولايات المتحدة.

وكانت نسبة ٣٥ في المائة من صادرات التبغ الكوبي (من حيث القيمة) تتجه في الفترة بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٥٨ إلى سوق الولايات المتحدة. وعلى فرض أن كوبا احتفظت بنفس مستوى الصادرات، فإن الخسائر المتعلقة بالتبغ الملفوف تتجاوز ١٠٦ ملايين دولار في السنة.

أما بالنسبة للتبغ الخام، فتقدر الخسائر نتيجة استحالة الوصول إلى سوق الولايات المتحدة بزهاء ١٢ مليون دولار في السنة.

وتتضح آثار الحصار المفروض من الولايات المتحدة على الأعمال في مجال التأمين بشكل بارز في التعاقد على حماية إعادة التأمين أو شرائها لحفاظ التأمين الكوبية. وقد تزايدت هيمنة رأسمال القادم من الولايات المتحدة على سوق التأمين في السنوات الأخيرة

نتيجة عمليات دمج واقتناء قامت بها شركات تابعة للولايات المتحدة ومكنتها من شراء شركات أوروبية متخصصة في إعادة التأمين.

وأمام استحالة شراء عقود حماية إعادة التأمين من سوق الولايات المتحدة أو من شركات قد تقع في بلدان أخرى لكنها تتضمن مصالح للولايات المتحدة، لم تجدد شركات التأمين الكوبية بديلاً عن الاكتفاء بالسوق الأوروبية، وهو ما ينتج عنه تأخير تنفيذ عمليات التأمين وإعادة التأمين وقيود على السوق وكذا ارتفاع كبير في التكاليف بسبب ما يعرف ”بالخطر الكوبي“.

في الوقت الذي يمر فيه البلد بحالة خطيرة من الجفاف، لا سيما في المنطقة الشرقية، تتجلى آثار الحصار المفروض على المعهد الوطني للموارد المائية بشكل مباشر في السكان. وتكفي الإشارة على سبيل المثال إلى آلات حفر الآبار من طراز Zahori، الضرورية لتخفيف حالة ندرة المياه في المناطق الأكثر تضرراً من الجفاف. وتعد الولايات المتحدة المصدر الأساسي للضواغط والمحركات الخاصة بهذه الآلات، وبسبب عدم إمكانية شراء قطع الغيار الخاصة بها، لم يكن أمام كوبا خيار آخر سوى وقف استعمال تلك الآلات، وهو ما نشأ عنه ضرر مباشر للسكان في تلك المناطق.

الاستنتاجات

- صعدت إدارة الرئيس جورج دبليو بوش، إلى درجات لم يسبق لها مثيل، حدة العداء في سياسة الحصار الموجهة ضد الشعب الكوبي. وهي تخرق في عجزتها الإمبريالية، وبلا حجل، المبادئ الأساسية للقانون الدولي والعمل المتعدد الأطراف كما تتجاهل الرغبات التي عبر عنها المجتمع الدولي مرة تلو الأخرى وبإجماع شبه كامل في القرارات المتتالية التي اتخذتها الجمعية العامة.
- إن تطبيق الحصار المفروض من الولايات المتحدة ضد كوبا ينتهك بصفة مباشرة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعب الكوبي وللكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة وشعب الولايات المتحدة نفسه.
- ورغم الرفض الشديد الذي أثارته لدى المجتمع الدولي طبيعة الحصار وتطبيقه خارج الولاية الإقليمية في تناقض مع دفاع حكومة الولايات المتحدة المستميت عن الليبرالية الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، تعبر سلطات الولايات المتحدة، بواسطة التهديد والقمع، على عرقلة علاقات كوبا مع البلدان الأخرى.

- لن تكل كوبا في الدفاع عن استقلالها، وهي تعلم أن مقاومتها بمثابة دعم لكفاح العديد من شعوب العالم من أجل حياة أفضل ومن أجل الحق في التنمية في ظروف أكثر عدلا واستدامة. كما أنها لن تتخلى عن أملها في إقامة علاقات حرة مع شعب الولايات المتحدة مبنية على أسس الاحترام المتبادل.
- إن الشعب الكوبي واثق من أن المجتمع الدولي، في الوقت الذي تهدد فيه حكومة الولايات المتحدة على نحو لا مسؤول حقه في الحياة والتنمية والسلام وتقرير المصير، سيدعو بحزم ووضوح إلى وضع نهاية للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

المرفق

الخسائر والأضرار التي تعرّض لها الاقتصاد الكوبي بسبب الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة

(الأرقام التراكمية حتى عام ٢٠٠٣)

ملايين الدولارات	
٣٦ ٢٢٥,٤	خسائر الدخل من الصادرات والخدمات
١٨ ٠٤٩,٧	خسائر ناتجة عن إعادة التوزيع الجغرافي للتجارة
٢ ٨٤٧,٥	الآثار في مجال الإنتاج والخدمات
٨ ٢٦٥,٤	الحصار التكنولوجي
١ ٥٤٦,٣	الآثار في مجال الخدمات المتاحة للشعب
٨ ٣٤٨,٥	التأثير النقدي والمالي
٤ ٠٤٢,٤	التحريض على الهجرة ونزوح الأدمغة
٧٩ ٣٢٥,٢	الآثار الإجمالية نتيجة للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة